People's Democratic Republic Of Algeria
Ministry Of Higher Education And Scientific Research
Constantine 1 Mentouri Brothers University

Faculty of law

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة قسنطينة 1 الإخوة منتوري

كلية الحقوق

قسنطينة في: 04 ماي 2026

المجلس العلمي

المرجع 09/م.م.ع/2026

مستخرج من محضر اجتماع المجلس العلمي

بتاريخ : 19 /04 /2026

يشهد السيد رئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق بجامعة قسنطينة1 الإخوة منتوري بأن المجلس العلمي في اجتماعه بتاريخ **19 أفريل 2026** قد صادق على المطبوعة البيداغوجية للدكتور **بلارو كمال** تحت عنوان : **مقياس المنهجية (موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص قانون العقوبات والعلوم الجنائية).**

سلم هذا المستخرج لاستخدامه فيما يسمح به القانون.

رئيس المجلس العلمي

أ.د لعور حسان حمزة
رئيس المجلس العلمي
كليـــة الحقـــوق

جامعة قسنطينة 1 الاخوة منتوري

كلية الحقوق

قسم القانون الخاص

مطبوعة بيداغوجية في مقياس المنهجية

(منهجية البحث العلمي)

محاضرات موجهة لطلبة

السنة أولى ماستر

تخصص قانون العقوبات والعلوم الجنائية

من إعداد الدكتور: بلارو كمال

أستاذ محاضر أ

مقدمة

لا خلاف على أهمية البحث العلمي في جميع ميادين المعرفة و العلوم – و منها العلوم القانونية بطبيعة الحال – كونه وسيلة للابتكار و التطور و مجاراة عجلة التقدم و الرقي الفكري و المعرفي و مواكبة متطلبات الحياة الحديثة، فلولا البحث العلمي المتواصل لما استطاع الإنسان حل معظم المشكلات التي واجهته؛ و لما استطاع الوصول إلى ما وصل إليه اليوم و ما سيصل إليه في الغد، غير أن هذه العملية الشاقة و المضنية تتطلب المنهجية والتنسيق و الترتيب و إلا أصبحت مضيعة للجهد و الوقت و المال، و لهذا أضحى العدول عنها خيرا من الولوج فيها.

لذلك تدرس منهجية البحث العلمي كمادة أساسية في الجامعات الوطنية و الدولية كافة في مختلف التخصصات العلمية و التقنية، و تخصصات العلوم الاجتماعية الإنسانية. و تهدف منهجية البحث العلمي إلى جعل الطالب الجامعي منهجيا في تفكيره و طروحاته و بحوثه متخلصا من الجمود الفكري و متوجها نحو الإبداع و التجديد و النقد و التحليل الممنهج و المنظم، إذ يجب على الطالب الجامعي أن يتجنب إصدار أية أحكام تعسفية أو الوقوع في السذاجة العلمية؛ و هذا يعتمد على مدى تسلحه بالمنهجية العلمية و أساليب البحث العلمي و تقنياته.

وقد أصبح الهدف من تدريس هذه المادة لطلاب المراحل الجامعية الأولية و الدراسات العليا هو إعداد الطلاب إعداد إعدادا تربوا علميا يؤهلهم ليصبحوا أساتذة و باحثين منهجيين، و توجههم التوجيه الصحيح ليتفرغوا للبحوث و الدراسات العلمية الأكاديمية لأن

الهدف الأساسي للتعليم الجامعي ليس هو تخريج المدرسين أو المهنيين و حسب، و إنما هو تخريج باحثين أكاديميين يمتلكون الوسائل العلمية لإثراء المعرفة الإنسانية.

لما تميّزت شعوب الإنسانية بالتفكير العلمي والابتعاد عن الدّجل والخرافة كلما كانت أكثر قدرة على بناء الحضارة وتقلُّص نصيب الجهل في صفوفها، وَكلما انغمست في مستنقع الجهل والتخلف ، ابتعدت عن التفكير العلمي وعن العلم.

وعليه إذا أراد شعب ما أن يبني حضارة أو أن يطور نفسه فعليه بالاهتمام بتطوير العلم من خلال تشجيع وتكريس البحث العلمي.

لذا سنعمد من خلال هذه المطبوعة إلى دراسة ثلاثة محاور.

المحورالأول: ماهية البحث العلمي في مجال العلوم القانونية.

المحورالثاني: مناهج البحث في العلوم القانونية.

المحورالثالث: مناهج التعليق والتحليل.

المحورالأول: ماهية البحث العلمي في مجال العلوم القانونية

أضحى تقدم الأمم و المجتمعات مرهون بما تمتلكه من معرفة متطورة و تقانة متقدمة، و ثروة بشرية متعلمة، قادرة على الإبداع و الإنتاج و المنافسة العالمية و تحقيق أفضل معدلات التنمية البشرية الراقية و الاستثمار الإيجابي لثرواتها الطبيعية، " فالأمم العارفة هي الأمم القوية " التي ترى أن البحث العلمي يشكل أحد الأعمدة الأساسية في تطوير المجتمع.

و على ضوء ما تقدم يتضح أن البحث العلمي يعتبر المحرك الأساسي لنهضة الدول والمجتمعات و تحقيق التقدم و التطور و ازدهارها، و ذلك لما يقدم من نتائج و حلول لمختلف

المشاكل و التحديات التي تواجه أي مجتمع بشري، هذا و لا يكاد يخلو أي مجال من المجالات إلى الحاجة الماسة إلى البحث العلمي: إجتماعي – إقتصادي – صحي – قانوني ... إلخ.

أولا: مفهوم البحث العلمي

1)- تعريف البحث العلمي

أ)- التعريف اللغوي:

تتكون عبارة البحث العلمي من كلمتين "البحث" و" العلمي"، فالأولى ترد إلى الفعل الماضي بحث و تعني التقصي و الطلب و التفتيش و التتبع.

أما كلمة " علمي " فهي منسوبة إلى العلم الذي يعني مجموعة المعارف المبرهنة أو القابلة للبرهنة، و يعد مقاربة عقلية للواقع و لكن ليس هو الواقع.

و يعرف العلم أيضا: هو شكل من أشكال الوعي الاجتماعي يمثل نمطا متطورا من المعرفة المنظمة تم التوصل إليها بإتباع قواعد المنهج العلمي، و هي معرفة سابقة في قوانين و نظريات قابلة للاختبار و التحقق من صحتها[1].

و يتميز العلم بجملة من الخصائص و هي:[2]

- الإمبريقية: و نقصد بها أخبار الواقع المحسوس و الانطلاق منه و تقدير النتائج في ضوئه.
- الاعتياد على القضايا المنطقية.

---

1 - محمد جاسم العبيدي و ألاء محمد العبيدي، طرق البحث العلمي، ديوان الطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 17، 18.

2 - مصطفى دعس، منهجية البحث العلمي في التربية و العلوم الاجتماعية، ص 11.

- الميل إلى التجريد.
- التراكم.
- الموضوعية غير الذاتية.
- الحتمية.
- التعليل.
- التنبؤ.
- التحكم[1].

ب)- التعريف الإصطلاحي

لا شك أن البحث العلمي هو نتاج دراسة علمية منظمة تهدف إلى الكشف عن حقائق جديدة أو محاولة دقيقة نافدة للتوصل إلى حلول للمشكلات التي تؤرق البشرية و تحيرها[2]، و ما يمكن قوله أن هناك العديد من التعريفات للبحث العلمي[3].

يقصد بالبحث العلمي: وسيلة للاستقصاء الذي يتميز بالتنظيم الدقيق لمحاولة التوصل إلى معلمات أو معارف أو علاقات جديدة و التحقق من هذه المعلومات و المعارف الموجودة أو تطويرها باستخدام طرائق أو مناهج موثوق في مصداقيتها[4].

---

1 محمد جاسم العبيدي و ألاء محمد العبيدي، مرجع نفسه ، ص 18،19.

2 أسعد حسين عطوان و يوسف خليل مطر، مناهج البحث العلمي، دار الكتب العلمية، ص 14.

3 سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، دار أسامة للنشر و التوزيع و نبلاء ناشرون و موزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2019، ص 14.

4 شادية إبراهيم مصطفى المحروقي و أحمد محروس على ناجي، الوجيز في إعداد البحث العلمي القانوني، مكتبة القانون و الاقتصاد، الرياض، الطبعة الأولى، 2012، ص 13.

و يعرفه البعض: " وسيلة للاستعلام و الاستقصاء المنظم و الدقيق، الذي يقوم به الباحث لاكتشاف معلومات و علاقات جديدة، بالإضافة إلى تصحيح و تطوير و تحقيق العلاقات الجديدة فعلا، و يتبع في ذلك الفحص و الاستعلام المنهجية العلمية و خطوات البحث و أدواته و جمع البيانات ".

في حين هناك من يعرفه: " بأنه تجميع منظم للمعلومات المتوفرة لدى الكاتب حول موضوع معين و ترتيبها بصورة جديدة تدعم المعلومات السابقة و تصبح بشكل فيه أكثر وضوحا و نقاء ".

و هناك من يعرفه: " مجموعة الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان مستخدما الأسلوب العلمي في التفكير، و قواعد الطريقة العلمية في سعيه لزيادة سيطرته على البيئة، و إكتشاف ظواهرها و تحديد العلاقات بين هذه الظواهر ".

و عرفه البعض بأنه : " عملية موضوعية نظامية لجمع البيانات و تحليلها بهدف التوصل إلى حقائق، و استنتاجات و مبادئ تساعد في فهم الظاهرة و التنبؤ بها و من ثم الإفادة من ذلك في حل المشكلات و اتخاذ القرارات "[1].

أما منهجية البحث العلمي فالمقصود بها: " أنها الوسيلة و الطريقة التي يعتمد عليها الباحث لانجاز بحثه و تحقيق هدفه، أو أهدافه، التي عمد إلى تحديدها مسبقا "[2].

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن استخراج بعض الشروط الموضوعية للبحث العلمي نذكر منها:

---

1 أسعد حسين عطوان و يوسف خليل مطر، مناهج البحث العلمي، دار الكتب العلمية، ص 14.

2 عامر إبراهيم قنديلجي، منهجية البحث العلمي، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، ص 10.

1 - يجب أن تكون هناك مشكلةً تستدعي البحثَ عن حلٍّ لها

2- توافر الأدلّة التي تحتوي على الحقائق

3 -التّحليل الدّقيق للأدلّة وتصنيفهَ

4 -استخدام العقل والمنطق لترتيب الدّليل في حججٍ وإثباتات

5 -الموضوعيّة وعدم التعصب للرأي وقبول النّتائج التي تسفر عنها الأدلّة الحل المحدّد وهو الإجابة النّهائية .

2)- خصائص البحث العلمي

يتميز البحث العلمي بمجموعة من الخصائص و هي:

- **التنظيم:** إن البحث العلمي عمل علمي تقني، و نشاط عقلي منظم و مضبوط و دقيق و مخطط يقوم على المنهجية العلمية؛ أي في سبيل الوصول إلى النتائج المأمولة و كشف الحقائق المطلوبة يعتمد فيه الباحث طريقة منظمة تقنية تسمى؛ الطريقة العلمية أو المنهج العلمي التي تجعل من البحث العلمي موثوقا في خطواته و نتائجه؛ من خلالها يستند إلى مجموعة من الخطوات المترابطة و المتكاملة، تجعل من البحث العلمي عملية دقيقة و معقدة و شاقة و ليس مجرد عملية بسيطة، تستلزم بذل الكثير من الجهد المنظم و الفحص الدقيق و الاختبار الناقد، و التقصي الدقيق و التحليل النزيه، يضاف إلى ذلك أن المشكلات و الفروض و الملاحظات و التجارب و النظريات و القوانين في البحث العلمي قد تحققت و اكتشفت بواسطة جهود عقلية منظمة و مهيأة جيدا لذلك، و ليست وليدة مصادفات أو أعمال و أنشطة ارتجالية،

و هذه الخاصية تنطبق أيضا على البحث العلمي القانوني الذي يستند هو الأخر إلى المنهج العلمي يكسبه خاصية التنظيم و الضبط و الدقة[1].

- **الحركية و التجديد:** يهدف البحث العلمي إلى تحديث و تعديل المعرفة الإنسانية، فالبحث العلمي هو الوسيلة الكفيلة بتجديد العلم الذي يمتاز بالتراكمية، فالباحث حتى و إن لم يقدم إضافة علمية جديدة فيكفي أن يقوم بجمع المعلومات و ينظمها و يفسرها بصورة جديدة تجعلها أكثر وضوحا و نقاء.
- **التعميم:** فالبحث العلمي لا يخص الباحث فقط بل هو إضافة للمعرفة الإنسانية.
- **الأمانة العلمية:** تعتبر الأمانة العلمية في البحث العلمي، من الأمور الأساسية في تأصيل البحث و علميته، و ذلك في تحديد مدى الاستفادة من الخبرات العلمية، و مدى إمكانية تطورها، فهنا تتركز الأمانة العلمية على أمرين أساسيين هما: الإشارة إلى المصدر أو المصادر التي استفاد منها الباحث في دعم أفكاره، و بناء خطوات البحث – التأكيد على دقة الآراء و الأفكار التي استفاد منها الباحث في إنجاز بحثه[2].
- **البحث العلمي بحث كشفي تفسيري:** يستخدم البحث العلمي المعرفة العلمية لاكتشاف الحقائق المجهولة أو تفسير الظواهر الموجودة من خلال البيانات التي يجمعها الباحث عن الظاهرة موضوع الدراسة، عن طريق البحث و الاستناد إلى مجموعات من المفاهيم المترابطة ذات الصلة بموضوع البحث و التي تسمى النظريات

---

1 عبد المنعم نعيمي، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة و المختصرة، دار بلقيس للنشر، الجزائر، ص 21.

2 كمال دشلي، منهجية البحث العلمي، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، حماة، 2016، ص 38.

أو نقول هو عمل تفسيري يهدف إلى شرح و تعليل الظواهر الفكرية و المادية مهما كانت طبيعتها، و تأويل قوانينها التي تتحكم فيها، و استنتاج القوانين و النظريات.

لو أسقطنا خاصية الاكتشاف و التفسير على البحث العلمي في ميدان العلوم القانونية سيتضح أن البحث العلمي القانوني أيضا غايته تفسير الظواهر الاجتماعية لكن و من وجهة نظر القانون، و محاولة كشف أسبابها و وضع حلول لمشكلات الواقع التي يتخبط فيها المجتمع بمختلف شرائحه و أطيافه، كما يراها التشريع القانوني، مع إمكانية استعراض أراء الفقهاء و مذاهبهم و اجتهاداتهم و أيضا الاستشهاد باجتهادات القضاء و أحكامه و قراراته[1].

إضافة إلى هذه الخصائص نجد أن البحث العلمي أيضا يمتاز بمجموعة من السمات أخرى و هي:

- **الأصالة**: هي أولا مسألة نسبية تختلف حسب نوع البحث (ماستر، ماجستير، دكتوراه)، و يجب أن تتوفر الأصالة في الموضوع و العبارات ثم أصالة المراجع و المصادر.
- **الموضوعية**: أي أن يكون إعداد البحث القانوني بعيدا عن التطرف و الانحياز، و أن يقبل الباحث ما توصل إليه منطقيا من نتائج و عن كانت مخالفة لأرائه و توجهاته.
- **المنهجية**: أي أن يكون إعداد البحث القانوني وفقا للمنهجية العلمية في إعداد البحوث و هو ما يتطلب من الباحث الإلمام بأصول البحث القانوني.

---

1 عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 24.

- **الدقة**: يجب أن يكون البحث القانوني دقيقا في كل جوانبه سواء من ناحية فهم الأفكار و طرحها و مناقشتها و معالجتها[1].

3)- أهمية البحث العلمي

يهدف البحث العلمي أيا كان ميدانه، إلى تكوين المعرفة التي هي خلاصة التفكير العلمي. فالمعرفة هي مجموعة المعلومات التي يتمخض عنها البحث العلمي، و التي لها القابلية لوصف و تفسير الظواهر و الأحداث، و كذلك التنبؤ بما سيقع تحت ظروف معينة.

و على ذلك فإن استثمار الدول في البحث العلمي يقوي بنيانها و يزيد من نفوذها على المستوى الدولي، فأصبحت قوة الدولة تقاس بمدى قدرتها العلمية و مدى مهارتها، في مواجهة تحديات العصر. و لقد يسر العلم و البحث العلمي لدول صغيرة في المساحة و السكان أسباب القوة و التقدم و الرفعة و النفوذ. و إلى جانب تكوين المعرفة، كغاية، تبدو أهمية البحث العلمي في عدة أمور[2]:

- يساعد على إضافة المعلومات الجديدة و يساعد على إجراء التعديلات الجديدة للمعلومات السابقة بهدف استمرارها و تطورها.
- يفيد البحث العلمي في تصحيح بعض المعلومات عن الكون الذي نعيش فيه و عن الظواهر التي نحياها و عن الأماكن الهامة و الشخصيات و غيرها.
- يتغلب على الصعوبات التي قد نواجهها سواء كانت سياسية أو بيئية أو اقتصادية و غير ذلك.

---

1 محمد عبد السلام، البحوث القانونية: الماهية – المنهجية – الأدوات، مكتبة نور، 2021، ص 22،23.

2 محمد عبد السلام، مرجع نفسه، ص 11.

- يفيد الإنسان في تقصي الحقائق التي يفيد منها في التغلب على بعض مشاكله كالأمراض و الأوبئة أو في معرفة الأماكن الأثرية أو الشخصيات التاريخية أو في التفسير النقدي للآراء و المذاهب و الأفكار.
- يحل المشاكل الاقتصادية و الصحية و التعليمية و التربوية و السياسية و غيرها، و يفيد في تفسير الظواهر الطبيعية و التنبؤ بها عن طريق الوصول إلى تعميمات و قوانين كلية[1].

4)- أهداف البحث العلمي

سواء أ كان البحث العلمي مقالة متخصصة أم رسالة أم أطروحة فالغاية واحدة وهي: الانطلاق من حيث انتهى الغير إليه من إسهام الباحث في زيادة المعرفة و يظهر إسهام الباحث في التي:

- كشف حقائق جديدة في موضوع البحث الذي يتصدى له الباحث.
- اكتساب مزيد من العلم و المعرفة عند دراسة الموضوع أو تحقيق المخطوط الذي يلقي عليه الباحث الأضواء.
- قد يكون موضوع البحث متناثرا فيقوم الباحث بترتيبه بصورة مبتكرة جديدة مفيدة.
- فهم التراث عن طريق القراءة الواعية و استخدام منهج جديد في دراسة التراث و فهمه.

---

1 مصطفى دعس، مرجع سابق، ص 23، 24.

- لإظهار القدرة على القراءة و جمع المعلومات و ترتيبها ثم تحليلها و استخلاص النتائج[1].
- إثراء الباحث معلوماته في ميدان تخصصه سواء أ كانت ثقافية فقهية أصولية قانونية أم غيرها.
- تدريب الطالب الباحث على كيفية استعمال المصادر و المراجع و الوثاءق الفقهية و القانونية.
- الاعتماد على النفس في دراسة المواضيع و محتوى النصوص الفقهية و القانونية.
- إتباع الطالب الباحث الأساليب و القواعد المعتمدة في كتابة البحث العلمي.
- تمكين الطالب من التعبير عن أرائه بموضوعية و حرية.
- اكتساب الطالب القدرة على التعبير و الجرأة على المناقشة و المرافعة بأسلوب علمي و بلغة فصيحة متخصصة فقها و قانونا.
- تحلي الطالب الباحث بالفضائل الخلقية و العلمية. كالأمانة العلمية و التواضع العلمي و الاستقامة و النزاهة[2].

5)- خطوات البحث العلمي

لقد اختلف الباحثون في تحديد و ترتيب خطوات البحث العلمي، و ذلك لارتباطها و تداخلها، و تكاملها مع بعضها البعض بدرجة قوية، إلا أن هناك اتفاقا عاما بهدف دراستها أكاديميا، على أنها تشمل الأتي:

---

1 ياسين جبيري، مرجع سابق، ص 42.

2 ياسين جبيري، مرجع نفسه، ص 47.

- الشعور بالمشكلة و تحديدها.
- تحديد أبعاد المشكلة، بما في ذلك الأهداف، و الأهمية و المبررات و المحددات.
- تحديد مصادر البيانات و المعلومات المتعلقة بالمشكلة، من دراسات سابقة و مركزة، علمية و عملية متخصصة بذلك.
- تحديد الطرق أو المنهجية المناسبة، في حل المشكلة المطروحة، و كيفية جمع و معالجة البيانات المتعلقة بها، و كذلك الأدوات و الوسائل المتبعة لذلك، و تحديد عينة البحث و مجتمع الدراسة.
- جمع البيانات و تصنيفها، وفق معايير موضوعية و علمية، لمعالجتها بالأسلوب المناسب، و من ثم صياغتها بأسلوب يجعل منها قابلة للفهم و التحليل، و بالتالي استخلاص النتائج.
- تحديد النتائج من خلال معالجة البيانات، و البيانات المتعلقة بالمشكلة المدروسة، مؤيدة بأدلة موثقة و قابلة للاختبار.
- اقتراح مجموعة من التوصيات العامة و الخاصة، المستمدة من تجربة الباحث في معالجة المشكلة، و النتائج التي توصل إليها، لاستكمال المعالجة بشكل علمي، للوصول إلى الحل السليم.
- صياغة البحث و كتابته بلغة علمية سليمة، وفق أسس و قواعد علمية واضحة، لا تحتمل اللبس و الغم[1].

---

1 كمال دشلي، مرجع سابق، ص 42.

ثانيا: أنواع البحث العلمي

تنقسم البحوث و الدراسات العلمية إلى عدة أنواع على أساس كيفية معالجتها للحقائق و الظواهر و الأمور و الأشياء، و على أساس النتائج العلمية التي تتوصل إليها تلك البحوث والدراسات، و كذلك على أساس مدى و قدر المعلومات المحصلة و المتوفرة حول موضوع محل البحث و الدراسة العلمية.

قد تكون البحوث و الدراسات العلمية دراسات تقنية اكتشافية، و قد تكون بحوثا تفسيرية نقدية، كما قد تكون البحوث العلمية بحوثا كلية و شمولية و كاملة. و قد تكون دراسات علمية استطلاعية أو كشفية أو صياغية، و قد تكون بحوث وصفية تشخيصية، و قد تكون بحوثا تجريبية[1].

1)- البحث الاكتشافي التنقيبي:

هو بحث يهدف إلى دراسة ظاهرة معينة أو فكرة محددة بواسطة إجراء الاختبارات العقلية أو المخبرية للتحري عن حقيقتها و اكتشافها و إظهارها بعد أن كانت مجهولة أو غامضة أو مستعصية عن الفهم، مثل بحوث الطب أو الهندسة أو الكيمياء، أو البحوث العقلية المجردة كدراسة و تحديد مفهوم المقاصد الشرعية في أوصول الفقه، أو دراسة ظاهرة البنوك الربوية في العصر الحديث، أو بحث ظاهرة الجريمة المنظمة و تفشي المخدرات و الرشوة في المجتمعات الحديثة[2].

---

1 ياسين جبيري، مرجع سابق، ص 46.

2تومي أكلي، مناهج البحث و تفسير النصوص في العلوم القانونية، برتي للنشر، الجزائر، 2019، ص 54.

2)- البحث التفسيري النقدي

هذا النوع مكمل للبحث الاكتشافي التنقيبي، فإذا كانت الحقائق هي الهدف الأساسي للباحث في النوع السابق، فإن الهدف الرئيسي للباحث هنا هو الوصول إلى نتيجة معينة عن طريق استعمال المنطق و الأفكار المتجمعة لديه، و الباحث هنا يهتم بترتيب المعلومات و تحليلها و توضيح نقاط القوة و الضعف الذي تتوافر في أية قضية يدرسها، كما أن الباحث يسعى لإبراز الطريقة المثلى لمعالجة المشكلة التي يدرسها بعد أن يوضح البدائل و أسباب ترجيحه و تفضيله لحل معين أخر[1].

3)- البحث الكامل

البحث الكامل يجمع بين البحث الاكتشافي التنقيبي والبحث التفسيري النقدي بالإضافة إلى اعتماده على الحقائق الموجودة و التي تساهم في حل المشكلة المطروحة ثم اختيار الحل المتوصل إليه و التأكد من مدى مطابقته لمجمل الحقائق المتوافرة حول الموضوع.

فهو يجمع ما بين التنقيب و التفسير النقدي، بحيث يكتشف الباحث حقيقة معينة ثم يجمع كل الحقائق المتوفرة حول الموضوع ذاته و يدرسها دراسة تفسيرية نقدية بحيث ينتقد كل الأدلة و الحجج و الحقائق، و في الأخير يصبح الحل الذي يراه مناسبا و الذي يكون قابلا لإثبات صحته.

و لكي يوصف البحث العلمي بأنه بحث كامل يجب أن تتوفر الشروط التالية:

- وجود مشكلة تتطلب حلا علميا، و هذا الشرط يشمل كل أنواع البحوث.

1مسعود حسين التائب، البحث العلمي قواعده – إجراءته – مناهجه، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2018، ص 61.

- اكتشاف حقيقة معينة و قيام أدلة على وجودها، و قد توجد بجانب الحقيقة حقائق أخرى أو أراء خبراء في الموضوع.
- تفسير الحقائق و الأدلة و الحجج و الآراء و نقدها نقدا موضوعيا و علميا تمهيدا للحل النهائي.
- الحل النهائي الذي يعتبر تتويجا لما دار من مناقشة و تعبيرا عن شخصية الباحث، و هذا الحل يجب أن يكون علميا و نهائيا و إجابة حقيقية عن المشكلة المطروحة[1].

4)- البحث الوصفي

إن هذا النوع من البحث كما يظهر من إسمه، لا يتعدى وصف الظاهرة و سرد أحكامها و شروطها و خصائصها دون أية مقارنة أو تحليل أو نقد، و حتى الحكم الذي يصدره الباحث بشأن الفكرة أو الظاهرة لا يتعدى كونه نتيجة مباشرة للملاحظة الملاحظة الخارجية الحيادية.

فالفرضية التي يقوم عليها البحث الوصفي هي الاقتصار على الجوانب الكمية دون التعمق في بحث قوانينها و تفاعلاتها مع غيرها من الظواهر، و ينتهي البحث دون إصدار حكم نوعي فيها، إن البحث الوصفي هدفه تحليل ظاهرة أو موضوع بمختلف أوصافه الخارجية، بكل تفاصيله، كأن يدرس ظاهرة جنوح الأحداث، نقوم بوصفها بشكل تام و كأننا نمثلها دون تدخل الباحث لإعطاء أي تكييف لمختلف علاقات الظاهرة، إنه بحث وصفي، هو إسم على مسمى[2].

---

1 رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 41.

2تومي أكلي، مرجع سابق، ص 56.

5)- البحث التجريبي

البحث التجريبي يعتمد على الملاحظة والتجريب الدقيق حتى يتم فيه إثبات صحة النتائج والنظريات المطروحة للباحث من خلال استخدام القوانين. و عادة ما تجرى هذه البحوث في المختبرات العلمية المختلفة الأغراض و الأنواع، سواء كان ذلك على مستوى العلوم التطبيقية أو العلوم الصرفة أو حتى بعض العلوم الإنسانية، فهناك مختبرات الكيمياء و الميكانيك و ما شابه ذلك من المختبرات، و يحتاج هذا النوع من البحوث التجريبية إلى ثلاثة أركان أساسية هي: المواد الأولية التي تجرى عليها التجارب و الأجهزة، و المعدات المطلوبة لإجراء التجارب، و الباحثين المختصين و مساعديهم. و يجمع الباحث بياناته بالملاحظة و القياس للمواقف و الظروف و الخصائص المتوافرة دون تغيير عليها[1].

6)- البحث الاستطلاعي

تعد البحوث الاستطلاعية من البحوث الارتيادية، التي يكثر استخدامها في المراحل الأولى لدراسة الظواهر المختلفة في كل أنواع العلوم، فهي كما يفهم من إسمها تقوم بدور الاستطلاع، و هي عمليات و خطوات بحثية يلجأ إليها الباحثون لتوفير قاعدة من المعلومات و البيانات تساعد في البحث العلمي[2].

و نظرا لأن استخدام هذا الأسلوب يلجأ إليه الباحث في حالة عدم توفر بيانات و معلومات عن الظاهرة موضوع دراسته، و هو ما يتطلب من الباحث ضرورة الإطلاع على التراث

---

1 محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، الطبعة الثالثة ، دار الكتب، صنعاء، ، 2019، ص 30.

2 ميلود بن حوحو، منهجية تحليل النصوص القانونية، الطبعة الأولى،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية الاقتصادية، ألمانيا، ، 2021، ص 04.

العلمي في ميدان تخصصه حتى يتأكد من عدم وجود هذه البيانات، و هنا يقوم بإجراء دراسة استطلاعية لجمع بيانات عن جوانب و أبعاد المشكلة، و عن أماكن انتشارها و معدلاتها و مدى إختلاف نسبتها من مجتمع لأخر، و استخدام الباحث للأسلوب الإستطلاعي يفرض عليه أن يحدد مشكلة بحثه في شكل تساؤل عام ليس لديه إجابة عنه... و في هذه الحالة يمكن للباحث أن يجمع معلومات و بيانات عن الظاهرة موضوع دراسته من مصادر مختلفة كالهيئات و المؤسسات و الأفراد و الجماعات...إلخ ... كما يمكنه أيضا استخدام أدوات كثيرة و متنوعة مثل المقابلات الفردية و الجماعية و الاستبيان... و غير ذلك من أدوات بحثية لتحقيق أهداف الدراسة[1].

وهناك التصنيف على أساس طبيعة البحث ودو افعه: وتقسم إلى:

أ/ البحوث الأساسية :

- و تسمى أيضا بالنظرية و يهدف هذا النوع من البحوث إلى التوصل للحقيقة و تطور المفاهيم النظرية , و محاولة تعميم نتائجها بغض النظر عن فوائد البحث و نتائجه و يجب على الباحث في هذا المجال أن يكون ملما بالمفاهيم و الافتراضات و ما تم إجراؤه من قبل الآخرين للوصول إلى المعرفة حول مشكلة معينة.

---

1 مسعود حسين التائب، البحث العلمي قواعده – إجراءته – مناهجه، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، 2018، ص 65.

ب/البحوث التطبيقية:

- و تعرّف بأنها ذلك النوع من الدراسات التي يقوم بها الباحث بهدف تطبيق نتائجها لحل المشكلات الحالية , و تغطي العديد من التخصصات الإنسانية كالتعليم والإدارة و الاقتصاد والتربية و الاجتماع...ويهدف إلى معالجة مشكلات قائمة لدى المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية بعد تحديد المشكلات, و مثالها أبحاث التسويق التي تجريها الشركات و أبحاث البنك الدولي حول الدول النامية و أبحاث منظمة الصحة العالمية و اللّجان الخاصة بالمرأة والرضا الوظيفي و غيرها.....
- و الحقيقة أنه يصعب أحيانا التمييز و الفصل بين البحوث النظرية و التطبيقية و ذلك للعلاقة التكاملية بينهما فالبحوث التطبيقية غالبا ما تعتمد في بناء فرضياتها و أسئلتها على الأطر النظرية المتوافرة في الأدبيات المختلفة كما أن البحوث النظرية تستفيد و بشكل مباشر من النتائج التي تتوصل لها الدراسات و الأبحاث التطبيقية من خلال إعادة النظر في منطلقاتها النظرية لتكيفها مع الواقع.

وهناك أيضا تصنيف البحوث على أساس استعمالها:

- إن البحوث في جميع الدراسات الأكاديمية ثلاثة أنواع و هي:
- **•المقالة:**إن المقال هو عمل بحثي أكاديمي يمس محورا دقيقا و مجالا محددا و يعالج إشكالية بعينها مطروحة على الصعيد العلمي أيّا كان تخصص الباحث و المقال القانوني بما يتناسب و تخصص الباحث.

- ويهدف المقال إلى استفادة الطالب من المحاضرات و من المعلومات التي تلقاها من خلال دراسته ثم إلى تدريبه على تنظيم أفكاره و ترتيبها ترتيبا منطقيا، و عرضها بصورة منهجية سليمة مسترشدا بفن استخدام المكتبة و مصادرها و التمرن على الإخلاص و الأمانة العلمية و الدقة في النقل و الفهم و النقد و تحمل المسؤولية في انجاز البحث و يتراوح المقال بين العشرة و العشرين صفحة تقريبا كما تهدف إلى تقييم عمل الطالب و معرفة قدرته الفكرية و صبره على البحث.

- **•المذكرة أو مذكرة التخرج:**

- و هو يعتبر من البحوث القصيرة نسبيا إلا أنه أكثر تعمقا من المقال و يتطلب من الباحث مستوى فكري أعلى و مقدرة أكبر التحليل و المقارنة و النقد.

- و يعمل الباحث مع أستاذه المشرف على تحديد إشكالية ضمن موضوع معين يختاره الطالب و الغرض منه هو تدريب الطالب على اختيار الموضوع و تحديد الإشكالية التي سيعالجها ووضع الاقتراحات اللّازمة لها و اختيار الأدوات المناسبة للبحث , بالإضافة إلى تدريبه على طرق الترتيب و التفكير المنطقي السليم , فليس المقصود منه التوصل إلى ابتكارات جديدة أو إضافات مستحدثة بل تنمية قدرات الطالب في التحكم بالمعلومات و مصدر المعرفة في مجال معين و الابتعاد عن السطحية في التفكير.

- •الأطروحة:

- هي بحث موسع يتوجه به الطالب إلى لجنة أكاديمية لنيل درجة الدكتوراه، و تتراوح صفحاته بين 100 و 500 صفحة و هي أعلى درجات البحث قيمة و علما و منهجا لأنها تجمع بين المعلومات كما المقالة و المنهجية كما في الرسالة و تعالج الأطروحة إشكالية أكثر اتساعا من النوعين السابقين.

6-أدواتُ البحْثِّ العِلمي:

وهي مجموعة الأساليب والطرق التي يستعملها الباحث في جمعِ المعلوماتِ : ومن جملة هذهِ الأدوات اللازمة للبحث العلمي ما يلي:

6-1-.العَينةُ يلجأُ الباحث إلى اختيار، وتكون كبديل عن دراسة المجتمع أو الظاهرة ككُّل عينة يبحثُها ليصل إلى نتائج يستطيع تعميمها فيما بعد على كافة الظّاهرة أو كل المجتمع المراد دراسته.

ويجب أن تتوفر العينة على الشّروط التالية:

ـ أن تكون وحدات المجتمع المدروس متجانسةً ـوأن تكون العيّنةُ كبيرة بحيث تفي بالغرض منَ الدّراسة أُن تأخذ طريقةُ اختيار العيّنة مسبقا.

كما يمكن إجمال أسباب اختيار طريقة العيّنة فيماَ يلِي:

أ). عدم إمكانيّة دراسة كل عناصر المجتمعِ الأصليّ.

ب)ارتفاع تكلفة دراسةُ الكلِّ.

ج). عدم إمكانيّة حصر كل عناصر المجتمع الأصلي.

2-6- وتنقسمُ العيّناتُ إلى عيّناتٍ احتماليّة وعيّناتٍ غيرَاحتماليّة :

أولا: العينات الاحتمالية:

وتكون إما عينةً عشوائية بسيطةً: تختار عن طريقِ القرعة,عينةً عشوائية طبقية: وفيها يقسم المجتمع المدروس إلى أقسام وأصناف حسب مميّزات خاصة وتكون هي أساس التّقسيم ثم يؤخذ من كل عددا عشوائيا .

عينة طبقية تناسبية: وهي التي يكون فيها عدد الأفراد في كل عيّنة مناسبا مع عدد أو نسبة ذلكَ القسمِ المدروس من المجتمع الأصلي

عيّنة منظمة: وهي التي تجمع بين العشوائية والتنظيم وتكون من خلال الفصلِ 4 بين الفئات المختارة برقم ثابت يحدّده الباحث ثم يحدّد عشوائيًّا نقطة الانطلاق ثُم يتقيّد بذلك الفارق الثّابت بين أفراد العينة.عينةً عرضية: وهي الّتي يكون اختيارها عرضيا بمحض الصدفة وبالتالي فهي لا تعبر عن المجتمع الأصلي وهي لا تمثّل إلا نفسهاَ .

ثانياً: العينات غير الاحتمالية:

وهيَ الفئةٌ منَ العيّناتِ التي تبنى علَى حكم الباحث:

وتشتمل علَى الأنواع التالية ، وليس على مجرد الصدفة وكذا، العينة الحصصية: وهيَ تفترضُ تقسيمَ المُجتمعِ الأصليّ علَى أساسٍ ماَ, فيَختارُ الباحثُ حِصّة معيّنةً ، وجودُ بياناتٍ حولَ هذاَ المجتمع مُعدَّة مُسبّقاً. العيّنةُ العَمْديّةُ: وهي التي تَفترضُ وُجودَ دراساتٍ سابقةٍ تُحدّدُ معالمَ المُجتمعِ الأصْليّ بحيثُ تُصبحُ العيّنةُ تُمثّلُ حقيقةَ المُجتمعِ الأصليّ.

العينة الملائمة: وهيَ التي يَقوم الباحث فيها باختيار العدد الملائم من أفراد المجتمع المراد دراسته.

3-6- طرق جمع المعلومات:

من بين أساليب جمع المعلومات"**الإستبيان**" و"**المقابلةُ**" و"**الملاحظةُ**".

أ/ الإستبيان: وهو عبارة عن استمارة تتضمّن بعض الأسئلة موجّهة إلى عيّنة من المجتمع وهناك نوعين من الاستبيان المقيّد والمفتوح،الأصلي حول ظاهرة أو موقف معين فالمقيّد: هو التي تكون الأجوبة محدّدة وما على المستجوب إلاّ الاختيار بين "نعم" أو "لا"، أما المفتوح: وهو الذي يُترك للمستجوب حريّة اختيار الإجابة التي يرغب فيها وهذا النوع غير محبّذ في المجتمعات غير المثقّفة.

ب/المقابلة: وهي محادثة موجهة بين الباحث والشّخص المبحوث بهدف الوصول إلى نتائج علميّة تؤكّد او ترفض الفرضيات المقترحة في دراسة معّينة .

ج/الملاحظة: وهي من بين التقنيات المُستعملة في حالات معيّنة وتحتاج إلى معاينة ميدانيّة وذلك وفق خطوات علميّة ومنهجيّة .

د/المقاييس والاختبارات: يشير مصطلح "القياس" إلى مجموعة الإجراءات التي تتضمّن تحديد وتعريف ما يجب قياسه وترجمته إلى معلومات يسهل وصفها بمستوى من الدقة، بينما يشير مصطلح "التقويم" إلى مجموعة الإجراءات التي تُوظِّف هذه المعلومات بغرض تحديد درجة تحقيق الأهداف أو اتّخاذ القرارات ذات العلاقة.

يشير مصطلح "القياس" إلى مجموعة الإجراءات التي تتضمّن تحديد وتعريف ما يجب قياسه وترجمته إلى معلومات يسهل وصفها بمستوى من الدقة، بينما يشير مصطلح "التقويم" إلى مجموعة الإجراءات التي تُوظِّف هذه المعلومات بغرض تحديد درجة تحقيق الأهداف أو اتّخاذ القرارات ذات العلاقة .

المحور الثاني: مناهج البحث العلمي

أولا: مفهوم مناهج البحث العلمي: سوف نتناول مفهوم منهج البحث العلمي على النحو التالي:

1)- تعريف مناهج البحث العلمي

المنهج لغة هو الطريق الواضح و السليم، و تقابلها باللغة الفرنسية كلمة (METHODE) و أصل هذه الكلمة يرجع إلى كلمة (METODOS) اليونانية التي تعني المتابعة، و المشتقة من كلمة (ODES) التي تعني الطريق[1].

يحرص الباحثون على تحديد المناهج التي يعالجون بها دراساتهم قبل مزاولة البحث في موضوعاتهم، فالبحث عن الحقائق و محاولة التوصل إلى قوانين عامة، لا يكون قط بغير منهج واضح يلزم الباحث نفسه بتتبع خطواته و مراحله.

و لهذا يعرف البعض المنهج على أنه " تقنية عمل في هذا الحقل أو ذاك من حقول المعرفة البشرية، للكشف عن حقيقة ما أو مقاربتها تحليلا و تركيبا. و هو بهذا يكون مسألة موضوعية يتحكم فيها قانون تراكم الخبرة"[2].

---

1 رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 120.

2 عبد الرحمن سيد سليمان، مناهج البحث، عالم الكتب، مصر، 2014، ص 22.

إذن فالمنهج هو مجموعة القواعد و القوانين التي تبين لنا أوجه الخطأ و الصواب في خطوات البحث، و طرق البحث عن الحقيقة، و العلم الذي يبحث في المناهج و ينتقدها و يضع قواعدها يسمى علم المناهج، و قد أخذ صفة العلم لأنه يحتوي على مبادئ مشتركة بين كافة العلوم أي أن نتائجه تقبل التعميم، كما أنها تتصف بالتجريد[1].

و يعرفه الدكتور عوابدي عمار:"الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة، تهيمن على سير العقل و تحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة".

يتضح أن هذا التعريف أكثر شمولا و دقة بحيث يضمن الإشارة إلى المنهج كطريق أو طريقة، فيستمل مثلا على المناهج: الاستدلالي، التاريخي، التجريبي... و غيرها، إلى جانب شموله لقواعد و نظريات و مبادئ البحث العلمي سواء أ كانت عقلية أم تجريبية و ذلك عندما أشار إلى (طائفة من القواعد التي تهيمن على سير العقل و تحدد عملياته).

إن التعريف يشمل من جهة أخرى المناهج العلمية كطرق للبحث و تفسير النصوص و الظواهر، إلى جانب علم المناهج، و هو علم دراسة و بحث و تفسير هذه المناهج، فالمنهجية العلمية إذن أو المناهج، بحسب هذا التعريف طرائق ثم قواعد علمية و فنية، و عقلية و لغوية، و شروط في موضوع البحث و الباحث.

و كل ذلك يخضع لمراحل و خطوات دقيقة و منظمة و متسلسلة في شكل بناء تقني شكلي متناسق، و موضوعي عبارة عن قواعد للبحث و التفسير تشمل قواعد الاستنباط

---

1 رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 121.

العقلي أو البحث الاستدلالي و التجريبي، و شروط موضوعية في البحث العلمي و شروط شخصية في الباحث و صفاته و ما يجب أن تتوفر فيه من صفات.

فإذا كانت مناهج البحث العلمي هي الطرق المؤدية إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم المختلفة، بواسطة مجموعة من القواعد و القوانين العامة، التي تتحكم و تنظم سير العقل و تحدد عملياته حتى يصل إلى نتائج معلومة، فإن علم المناهج هو العلم الباحث و الدارس لهذه المناهج العلمية[1].

2)- خصائص مناهج البحث العلمي

تشترك مناهج البحث العلمي على اختلاف أنواعها، بمجموعة من الخصائص و الميزات يمكن إجمالها بالأتي:

- التنظيم في طريقة التفكير و العمل، القائمة على الملاحظة و الحقائق العلمية.
- التسلسلية و الترابط في تنفيذ خطوات البحث المتتالية.
- الموضوعية و البعد عن الخصوصية و التحيز و الذاتية و الميول الشخصية.
- إمكانية اختيارنتائج البحث في أي مكان و زمان، باستخدام المناهج العلمية و لكن ضمن ظروف و شروط مماثلة، لحدوث نتائج الظاهرة المدروسة.
- معالجة الظواهر أو الأحداث، التي تمخضت عن ظواهر أو أحداث مماثلة.

1 أكلي تومي، مناهج البحث و تفسير النصوص في العلوم القانونية، مرجع سابق، ص 79، 80.

- القدرة على التنبؤ... أي وضع تصور لما ستكون عليه الظواهر أو الأحداث، قيد الدراسة في المستقبل[1].
- يتسم المنهج العلمي بأنه يجمع بين التفكير الاستنباطي الذي ينتقل من العام إلى الخاص، و التفكير الاستقرائي الذي ينطلق من دراسة الجزئيات ليصل إلى الكليات.
- يتصف المنهج العلمي بالتنوع، فلا يوجد منهج واحد لدراسة كافة المشكلات البحثية، بل أن المناهج و استخداماتها تتعدد و تتنوع، وفقا لتعدد و تنوع العلوم و حقولها المختلفة، و هو أمر منطقي، إذ من غير المقبول علميا أن يتم تحديد مجموعة من القواعد الجامدة ليلزم بها الباحثين على اختلاف تنوع المجالات العلمية التي ينتمون إليها[2].

ثانيا: مناهج البحث العلمي:

كما قلنا سابقا هي أساليب للتفكير و التنفيذ يعتمد عليه الباحث لانجاز بحث أكاديمي .

وقد إختلف الباحثون في تحديد و تصنيف مناهج البحث العلمي :

1- صنف ماركيز (marcus) :

صنف ماركيز مناهج البحث العلمي التالي : المنهج التاريخي ، المنهج التجريبي ، المنهج الفلسفي ، منهج الدراسات المسحية ، منهج الأنتروبلوروجي.

---

1 كمال دشلي، مرجع سابق، ص 53، 54.

2 مسعود حسين التائب، البحث العلمي قواعده –إجراءاته– مناهجه، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، 2018، ص 226، 227.

2- منهج وتني(witni) :

صنف مناهج البحث العلمي كالآتي : المنهج الوصفي و يشمل دراسات مسحية (كدراسة حالة) و منهج التاريخي و منهج التجريبي و المنهج الفلسفي و المنهج الاجتماعي و المنهج الابداعي .

يمكن أن تشترك هذه المناهج مع بعضها البعض في دراسة ظاهرة أو حدث معين و قلنا أن تتعدد المناهج و تختلف بحسب إخلاف العلوم التي تدرس و لعل أكثر المناهج شيوعا المنهج التجريبي.

ومن بين أنواع المناهج البحث العلمي هي كالتالي:

1)- المنهج الاستدلالي وكيفية تطبيقه في العلوم القانونية

أ) - تعريف المنهج الاستدلالي

يعرف الاستدلال بأنه: (هو البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها، و يسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة، و دون اللجوء إلى التجربة و هذا السير قد يكون بواسطة القول أو بواسطة الحساب)، مثل العمليات الحسابية التي يجريها الرياضي دون إجراء تجارب و الاستدلالات التي يستعملها القاضي اعتمادا على ما لديه من قضايا و مبادئ قانونية.

و الاستدلال قد يكون عملية عقلية منطقية أولية و هو كل برهان دقيق مثل القياس و الحساب و قد يكون الاستدلال عبارة عن عملية سلوكية لتحصيل الحقيقة، و هو السلوك العام المستخدم في العلوم و الرياضة و هو التسلسل المنطقي المنتقل من مبادئ و قضايا أولية

إلى قضايا تستخلص و تستنتج منها بالضرورة دون استعمال التجربة عكس المنهج التجريبي أو الاستقرائي القائم على أساس التجربة[1].

فالاستدلال عملية عقلية ينتقل فيها من موضوع إلى أخر على سبيل الاستنتاج، و تتسم هذه العملية بالصورية التامة بمعنى أن يتوقف صدق النتائج فيما نقيم من استدلالات على صدق المقدمات فقط، لا على مطابقة هذه النتائج للواقع.

و الاستدلال الصوري يتسم بسمتين أساسيتين هما: انه استدلال فرضي يبدأ من عدد محدود من المقدمات التي تفترضها، و ينتهي إلى ما يلزم عنها من نتائج في إطار قواعد محددة، كما أنه استدلال مصوغ صياغة رمزية تعبر بدقة عن طبيعة حركة الفكر أثناء الاستدلال، أكثر من التعبير عن موضوع الفكر[2].

و البرهان على الرغم من أنه رياضي في الأصل، إلا أنه له تطبيقات مختلفة في ميدان الدراسات السلوكية و الوظيفية، مثل الاجتهاد الفقهي و التفسير القضائي للنصوص، و ينتج عن ذلك الاستدلال عملية منطقية أولية، و سلوك منهجي لكشف الحقيقة العلمية، فالأول كعملية عقلية منطقية، هو كل برهان يستخدم القياس و الحساب، و أما كعملية سلوك منهجي، فهو المسعى المنهجي المطبق في العلوم العقلية مثل الرياضيات و الفلسفة و العلوم العقلية الأخرى، التي تعتمد على التسلسل و الترابط المنطقيين و اللذين ينتقلان من المبادئ و القضايا الأولية إلى قضايا تنتج عنها بالضرورة دون اللجوء إلى التجربة[3].

---

1 عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الإدارية، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ، 2011، ص 178.

2 محمد محمد قاسم، المدخل إلى مناهج البحث العلمي، دار النهضة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 1999، ص 143.

3 تومي أكلي، مناهج البحث و تفسير النصوص في العلوم القانونية، برتي للنشر، الجزائر، 2019، ص 90.

ب) - مبادئ الاستدلال

مبادئ الاستدلال هي مجموع القضايا و التصورات الأولية غير المستخرجة أو المستنتجة من غيرها في نظام استدلالي معين، و قد قسم رجال المنطق القدماء كمبادئ الاستدلال إلى البديهيات، المصادرات و التعريفات، القياس و التجريب العقلي، التركيب.

- **البديهيات**

البديهية قضية بينة بنفسها، و ليس من الممكن البرهنة عليها فهي صادقة لا تحتاج إثبات، و من الأمثلة على ذلك بديهية " من يملك الأكثر يملك الأقل"، الكل أكبر من أي جزء من أجزائه؛ الكل هو مجموع أجزائه".

و كذلك بديهيات (إقليدس) العشرة المذكورة بتحديد في الفصل الأول من الباب الأول من هذا المصنف[1].

- **المصادرات**

المصادرات قضايا تركيبية، أقل يقينية من البديهيات، فهي ليست بينة و غير عامة و مشتركة و لكن يصادر على صحتها و يسلم بها تسليما، بالرغم من عدم بيانها بوضوح للعقل، و لكن نظرا لفائدتها المتمثلة في إمكانية استنتاج منها العديد من النتائج دون الوقوع في تناقض و صحة المصادرات تظهر من نتائجها المتعددة و الصحيحة و غير المتناقضة.

---

1 إدريس فاضلي، الوجيز في المنهجية و البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 210.

و توجد المصادرات في علم الرياضيات و العلوم الطبيعية و في العلوم الإنسانية و الاجتماعية مصل المصادرة القائلة بأن الإنسان يفعل أولا يفعل طبقا لما يراه أنفع و المصادرة الأخلاقية القائلة بأن كل إنسان يطلب السعادة[1].

- **التعريفات**

التعريفات تتعلق بتصورات خاصة بكل علم و هي تتركب من شيئين، المعرف و هو الشيء المراد تعريفه و المعرف هو القول الذي يحدد خواص الشيء المعرف.

و يتميز التعريف الرياضي عن التعريف في العلوم الطبيعية فالتعريف الرياضي تعريف نهائي ثابت، كلي، و هو تكويني فهو من عمل العقل الثابت في جوهره، و يأتي بواسطة التكوين أو التوليد أما التعريف التجريبي كما هو الحال في العلوم الطبيعية و الإنسانية؛ فهو تعريف متحرك، و متدرج في تكوينه، و عناصره و تتكون شيئا فشيئا في ميدان التجربة، فكثيرا من التعاريف التي تتكون دفعة واحدة بل بالتدرج بإضافة صفات إلى صفات أخرى يتم كشفها عن طري التجربة.

و على العموم فإن هذه المبادئ الثلاثة هي على قدر كبير من التداخل و التكامل في تحقيق العملية الاستدلالية، من أجل استخراج النتائج و قد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى تسمية الواحد باسم الأخر و قد أصبح التعارض بين هذه الأنواع الثلاثة قليلا جدا[2].

ج)- أدوات المنهج الاستدلالي

---

1 عمار عوابدي، مرجع سابق، ص 181.

2إدريس فاضلي، مدخل إلى المنهجية و فلسفة القانون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 79.

- **القياس:** و هو قول مؤلف من عدة قضايا إذا سلمت لزم عنها (أو عنه) قول أخر.
- **التجريب العقلي:** و هو قيام الإنسان، في داخل عقله، بمناقشة الفروض و التحقيقات، و لقد يكون خياليا، أو علميا، و في التجريب العقلي العملي يناقشالإنسان بعقله فقط الأوضاع و الفروض العقلية الداخلية لاستخلاص النتائج التي تلزم داخل الذهن.
- **التركيب:** و هو عملية عقلية تبدأ من قضية صحيحة معلومة قصد استخراج النتائج، و معرفة مدى صحتها[1].

د)- تطبيق المنهج الاستدلالي في ميدان العلوم القانونية

لقد عرفت المراحل المتقدمة من تاريخ القانون ذيوع المنهج الاستدلالي و ذلك لما له من خصوصية لكونه منهجا عقليا و منطقيا و جامدا و مطلقا في نظرته للأشياء و الحقائق، و الظواهر الاقتصادية و السياسية، و القانونية فاستعمل هذا المنهج في دراسة و تحليل الظواهر دراسة حتمية، أو سببية جامدة من أجل استنتاج و استخلاص قوانين و قواعد السببية لمختلف المجالات المذكورة، و في البحث عن القواعد و المبادئ العلمية المتعلقة بتفسير أصل و غاية الدولة، و القانون و السلطة و ظاهرة الجريمة و فلسفة العقد ...إلخ.

و في الميدان المنهجي مازال رجال القانون على اختلاف مجالات عملهم يستخدمون المنهج الاستدلالي في تفسير و تركيب و تطبيق المبادئ و القواعد القانونية العامة المجردة في القضاءالجنائي و المدني و التقيد بالنص القانوني و بإرادة المشرع في تفسير و تطبيق هذه

---

11 صلاح الدين الشروخ، مرجع سابق، ص 103.

القواعد على ما يظهر من مشاكل و نزاعات، و على أساس هذه القواعد يستنبط رجال القضاءالنتائج و الحلول و الأحكام بعد إجراء عمليات الإسناد، و التكييف القانوني للظاهرة المطروحة، و تفسيرها على ضوءهذه المبادئ و القواعد القانونية العامة و المجردة.

كما يستعمل شراح القانون المنهج الاستدلالي في تفسير قواعد التشريعات المعمول بها. و بدورهم يلجأ رجال التشريع إلى قواعد المنهج الاستدلالي في رسم السياسات التشريعية التي ترتكز على منطلقات و فلسفة و إيديولوجية سائدة في المجتمع، تكون مصدرا لاستلهام هذه التشريعات...[1]

المنهج التاريخي :

يعد المنهج التاريخي أحد أهم المناهج التي تساعد الباحثين على دراسة الوقائع و الأحداث و الحقائق التي جرت في الماضي، و يطلق أيضا على المنهج التاريخي المنهج الاسترادادي، و المنهج الوثائقي، و تستعين مختلف العلوم بالمنهج التاريخي، فهو إذا ليس قصرا أو حكرا على علم معين كما قد يتصور البعض[2].

تعريف المنهج التاريخي:

يعتمد المنهج التاريخي على وصف و تسجيل الوقائع و الأنشطة الماضية و دراسة و تحليل الوثائق و الأحداث المختلفة، و إيجاد التفسيرات الملائمة و المنطقية لها على أسس علمية دقيقة، بغرض الوصول إلى نتائج تمثل حقائق منطقية و تعميمات تساعد في فهم ذلك

---

1 إدريس فاضلي، مدخل إلى المنهجية و فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 80.

2 مسعود حسين التائب، مرجع سابق، ص 266.

الماضي، و الاستناد على ذلك الفهم في بناء حقائق للحاضر و كذلك الوصول إلى قواعد للتنبؤ بالمستقبل[1].

و يعرف أيضابأنه:" الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل و تفسير الحوادث الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة و التنبؤ بما سيكون عليها المستقبل".

إن أهمية دراسة الواقع و الأحداث و الحقائق التاريخية لها مزايا جمة في فهم ماضي الأفكار و الحقائق و الظواهر و الأحداث و الحركات و المؤسسات و النظم، في محاولة فهم حاضرها و التنبؤ بأحكام و أحوال مستقبلها على ضوء دراسة تاريخ ماضيها[2].

فالمنهج التاريخي إذن عملية عقلية تدور حول دراسة تاريخ الإنسان و فهم طريقة تفكير الماضين و معاشهم و علاقاتهم و ما تخضع له الأحداث الماضية من قوانين و تفاعلات و أسباب و نتائج تلك الأحداث و استخراج العبر و القواعد و النظريات لنطبقها في حياة الأفراد و المجتمعات مستقبلا للاستفادة من ايجابيات الماضي و تلافي عيوبه[3].

و على ذلك يمكن تعريف المنهج التاريخي بأنه:" الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث و الحقائق الماضية، و في فحصها و نقدها و تحليلها، و التأكد من صحتها و عرضها و ترتيبها و تنظيمها و تفسيرها، و استخلاص النتائج و التعميمات، و لا تقف فائدته على فهم أحداث الماضي و المشاكل الجارية، و في توجيه التخطيط بالنسبة

---

1 محمود أحمد درويش، مناهج البحث في العلوم الإنسانية، مؤسسة الأمة العربية للنشر و التوزيع، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 2018، ص 71.

2إدريس فاضلي، مدخل إلى المنهجية و فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 86.

3 تومي أكلي، مناهج البحث و تفسير النصوص في العلوم القانونية، برتي للنشر، الجزائر، الطبعة الثانية، 2019، ص 102.

للمستقبل، و يقوم المنهج التاريخي على أساس الفحص الدقيق و النقد الموضوعي للمصادر المختلفة للحقائق التاريخية، و يستعمل في جمع المعلومات و نقدها و ترتيبها و تنظيمها و تفسيرها، و استخلاص النتائج العامة منها"[1].

فالباحث الذي يستخدم المنهج التاريخي، يمكن له تطبيق خصائص البحث العلمي، في دراسته كالدقة و الموضوعية و الأمانة العلمية، في جمع البيانات و تحليلها و تفسيرها ، للوصول إلى معرفة العلاقة بين الظواهر و الأحداث التاريخية، بتحديد العلاقات السببية فيما بينها، و من ثم استخلاص القوانين، و بالتالي تعميمها و الاستفادة منها. إن المصدر الأساسي للبيانات و المعلومات، هو السجلات التاريخية، و أحيانا الأفراد ... و إن كان هؤلاء لا يملكون القدرة على الاحتفاظ بالحقيقة لفترة طويلة، دون تحيز أو مبالغة في وصف الظواهر و الأحداث، كما وقعت[2].

خصائص المنهج التاريخي:

على ضوء ما تقدم يتضح بأن المنهج التاريخي يتميز بمجموعة من الخصائص و هي:

- إن المنهج التاريخي مجموعة من الطرائق و القواعد و الإجراءات التي يعتمدها الباحث التاريخي في إعادة استرجاع الأحداث الماضية للوصول إلى الحقيقة التاريخية.
- إعادة بناء الحدث التاريخي بكل تفاصيله كما كان عليه في زمانه و مكانه و تفاعلاته.
- ينبني على الفكرتين الأوليين أن المؤرخ أو الباحث التاريخي يدرس كل ما له علاقة بالحدث سواء أ كانت أقوالا أو أفعالا أو وثائق مكتوبة أو مرئية أو أثارا مادية.

---

1 مسعود حسين التائب، مرجع سابق، ص 266.

2 كمال دشلي، مرجع سابق، ص 57.

- أن هدف المؤرخ و الباحث هو الوصول إلى الحقيقة التاريخية، يترتب عنه أنه يتميز بالنزاهة و الصدق و الموضوعية و الروح العلمية في دراسة الأحداث و اكتشاف الحقيقة التاريخية.
- أن الإشارة إلى هدف البحث و هو الحقيقة التاريخية، فيه معنى اشتراط الموضوعية و هو قيد في التعريف فيه احتراز من اعتبار الروايات و الخلافات و الأساطير و أحداثها جميعا من الحقائق التاريخية و عدم الاعتداد بها في المنهجية التاريخية لأن الحقيقة العلمية التاريخية هي سمة من سمات المنهج التاريخي.
- المنهج التاريخي منهج عقلي علمي واقعي لأن موضوعه الأحداث التاريخية في زمانها و مكانها و تفاعلاتها داخل المجتمع، لذلك فإن قواعده و طرائقه و تقنياته قابلة للتطور و الاستفادة من المعرفة العلمية و مناهجها.
- إن المنهج التاريخي ينطلق من تحديد الأحداث التاريخية المطروحة للبحث و التحقيق و النقد، و ذلك يتطلب تحديد المشكلة التاريخية المراد بحثها[1].

المبادئ الأساسية للمنهج التاريخي:

لاقى المنهج التاريخي إهتماما كبيرا من الباحثين في مختلف المجالات العلمية و ذلك لاتساع مجالات استخدامه و تطبيقه في كثير من الدراسات السياسية و العسكرية و الاقتصادية و التربوية و القانونية و الطبية و النفسية و في كثير من مجالات الخبرة الإنسانية، مستندا إلى مبادئ و مسلمات أساسية يلتزم بها الباحث تتمثل في: التركيز على فهم علاقة

1 تومي أكلي، مناهج البحث و تفسير النصوص في العلوم القانونية، ص 103.

الظاهرة التي يصفها و يحللها بالزمان و المكان و الحياة الاقتصادية و السياسية و الثقافية و الاجتماعية التي كانت قائمة وقت حدوث تلك الظاهرة لأن إدراكه لهذه العلاقة تجعل تحليله و وصفه دقيقا[1].

مراحل المنهج التاريخي:

إن المنهج التاريخي يتكون من عناصر و مراحل متكاملة و مترابطة في تكوين بناء المنهج التاريخي و هي:

- تحديد المشكلة:

و ذلك بتحديد الموضوع أو الفكرة العلمية التاريخية التي تحوم حولها التساؤلات و الاستفسارات العلمية التاريخية، الأمر الذي يؤدي إلى تحريك عملية البحث العلمي التاريخي لاستخراج فرضيات علمية تكون الإجابة العلمية الصحيحة و الثابتة لهذه التساؤلات و الاستفسارات التاريخية.

فالمشكلة التاريخية هي التي تحرك البحث العلمي من اجل الوصول إلى فرضيات و نظريات و قوانين تفسر و تكشف الحقيقة العلمية التاريخية. و من اجل نجاح البحث يجب أن تكون المشكلة التاريخية واضحة و دقيقة و لتحديد المشكلة التاريخية يشترط ما يلي:

- ✓ صياغة عناصر المشكلة صياغة واضحة و شاملة لكافة عناصرها.
- ✓ يجب أن تكون عملية تحديد المشكلة و صياغتها، بطريقة جيدة و ملائمة للاستخدام[1].

---

1 نبيهة صالح السامرائي، محاضرات في مناهج البحث العلمي للدراسات الإنسانية نموذج لكتابة الأطروحة و الدفاع عنها، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر و التوزيع، الأردن، ، 2014، ص 54.

- **حصر و جمع الوثائق التاريخية:**

بعد عملية تحديد المشكلة العلمية و صياغتها، تأتي مرحلة جمع كافة المصادر و الوقائع المتعلقة بهذه المشكلة، و ذلك طريق حصر و جمع كافة المصادر و الوثائق و الآثار و التسجيلات المتصلة بعناصر و أجزاء المشكلة و دراسة و تحليل هذه الوثائق و المصادر بطريقة علمية سليمة للتأكد من هويتها و صحتها و صدق و سلامة مضمونها.

و نظرا لحيوية و خطورة و أهمية الدور الذي تقوم به الوثائق و المصادر التاريخية في تكوين المنهج التاريخي و في القيام بعملية البحث عن الحقيقة التاريخية: حيث أن الوثائق التاريخية هي جوهر المنهج التاريخي، لذلك يطلق البعض على المنهج التاريخي اسم منهج الوثائق أو البحث الوثائق[2].

- **نقد الوثائق التاريخية:**

و يكون ذلك من خلال النقد الخارجي و الداخلي للوثائق:

- ✓ النقد الخارجي للوثائق، و يعني نقد أصالتها أي تحديد أصل الوثيقة و قيمتها التاريخية.
- ✓ النقد الداخلي للوثائق، و هو دراسة و تحليل المادة التاريخية التي احتوتها الوثيقة للتأكد من أصالة الأحداث التي ترويها، و يسميه موريس أنجرس بنقد التأويل أو نقد المصداقية و يقول في نفس السياق أن إثبات أصالة و مصداقية

---

1 نصيرة لوني و علي عثماني، المنهج التاريخي و أهميته في البحث العلمي في ميدان الدراسات القانونية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية الاقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2021، ص 526.

2عمار عوابدي، مرجع سابق، ص 263.

وثيقة تاريخية يكون بإتباع طرق متنوعة و تطبيق تقنيات مختلفة و أعمال قواعد المنهج التاريخي في القراءة و السك و المساءلة و الملاحظة و الاستنساخ[1].

- **عملية التركيب و التفسير أي مرحلة صياغة الفرضيات و القوانين المفسرة للحقيقة التاريخية.**

بعد جمع و حصر الوثائق التاريخية و نقدها، يكون الباحث قد تحصل على المعلومات و الحقائق التاريخية اليقينية المبعثرة و المتفرقة.

فتأتي عملية التركيب و التفسير التاريخي، حتى تتم و تنجز عملية التاريخ الحقيق، و تكشف و تفسر الحقيقة التاريخية في صورة نظرية أو قانون ثابت و عام يكشف و يفسر الحقيقة العلمية التاريخية حول حدث أو واقعة من الوقائع التاريخية، مثل تاريخ بلد معين أو ثورة من الثورات.

فالتركيب و التفسير التاريخي للوقائع و الحوادث التاريخية هي تنظيم الحقائق التاريخية الجزئية المتناثرة و المتفرقة و بنائها في صورة أو فكرة متكاملة، و تتم عملية ملء الفراغات و التغييرات عن طريق المحاكمة، التي قد تكون المحاكمة التركيبية محاكمة إيجابية عن طريق استنتاج و استنباط حقيقة تاريخية لم تذكرها الوثائق التاريخية باستعمال منهج الاستدلال.

و عملية ربط الحقائق العلمية التاريخية بواسطة علاقات حتمية و سببية قائمة بينهما أي عملية التسبيب و التعليل التاريخي، و هي عملية البحث عن الأسباب التاريخية و التعليلات المختلفة عن الظواهر الاجتماعية[1].

---

1 تومي أكلي، مرجع سابق، ص 104.

- **استخلاص النتائج وكتابة تقرير البحث:**

بانتهاء الباحث من جمع معلوماته و نقدها و فحصها و تحليلها و من صياغة الفروض المختلفة لتفسير الحوادث التاريخية التي يدرسها و اختبار كل فرض من الفروض التي قدمها فإن عليه أن ينتقل إلى المرحلة النهائية و الأخيرة من بحثه و هي مرحلة استخلاص النتائج و كتابة تقرير بحثه الذي يلخص فيه الحقائق و النتائج التي توصل إليها في أسلوب علمي بعيد عن المبالغات و المحسنات البديعية المبالغ فيها. أي هي عملية التركيب و استخلاص التعميمات أو القوانين، و التي تكون الركن الرئيس و الهدف الأساس عند كتابة تقرير البحث[2].

و يمكن الإشارة إلى بعض النقاط التي يجب ملاحظتها عند كتابة التقرير كما يلي:

- ✓ سلامة المادة و عمق البحث و سلامة التفكير.
- ✓ يوضح الخطة العامة لبحثه موضحا خطوطه و إطاره العام.
- ✓ يعرض بشكل متسلسل متدرج من المقدمات إلى النتائج.
- ✓ تنظم الحقائق التاريخية بقدر الإمكان وفق التنظيم الزمني (حسب ترتيبها الزمني و التنظيم الموضوعي حسب الموضوعات و المشكلات).
- ✓ ملء الفجوات و الفراغات في سير الحوادث و ربطها و تفسيرها في ضوء الزمان و المكان و الأحوال السائدة آنذاك سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية ... إلخ.
- ✓ الإشارة إلى المصدر أو المرجع الذي تم الاقتباس منه بشكل مباشر أو غير مباشر.

---

1 نصيرة لوني و علي عثماني، مرجع سابق، ص 528،529.

2 نصيرة لوني و علي عثماني، مرجع نفسه، ص 529.

✓ الكتابة بلغة سليمة و أسلوب متين رصين محبب إلى النفس مخاطبا العقل موضحا للحقائق العلمية[1].

تطبيق المنهج التاريخي في مجال العلوم القانونية:

يقوم المنهج التاريخي بدور كبير لإثبات و اكتساب الحقائق التاريخية القانونية و الإدارية بطريقة علمية موضوعية و دقيقة، و ذلك عن طريق تأصيل و إثبات و تأكيد هوية الوثائق القانونية التاريخية و تقسيمها و تحليلها تاريخيا و استخراج الحقائق و النظريات العلمية حول حقيقة تاريخية.

إن معظم الأفكار و الظواهر، و النظريات القانونية ترجع في جذورها و أصولها التاريخية إلى أبعاد و أعماق التاريخ البعيد.

إن معرفة قواعد و أحكام و أصول النظم القانونية و الإدارية الحالية تقتضي معرفة أصولها و جذورها التاريخية الماضية، و هذا لا يتحقق إلا باستخدام المنهج التاريخي فمن طريقه يمكن معرفة جذور و مبادئ و أحكام نظريات العقود و المسؤولية، و البطلان، والمركزية الإدارية، و الرقابة الإدارية و الوظيفة العامة[2].

إذ يعتمد المنهج التاريخي على دراسة المسألة محل البحث في القوانين القديمة من أجل فهم حقيقتها في القانون المعاصر، فاعتماد هذا المنهج يساعد الباحث على فهم الحاضر من خلال دراسة و ملاحظة الماضي؛ فعندما يتناول الباحث القانوني موضوع الوكالة مثلا كأحد

---

1 نبيهة صالح السامرائي، محاضرات في مناهج البحث العلمي للدراسات الإنسانية نموذج لكتابة الأطروحة و الدفاع عنها، دار الجنان للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 60، 61.

2إدريس فاضلي، الوجيز في المنهجية و البحث العلمي، مرجع سابق، ص 216.

أنواع العقود، يبدأ بحثه بدراسة التطور التاريخي لفكرة الوكالة في النظم القانونية القديمة وصولا إلى التنظيم القانوني الحالي، كما أن القضاء قد يلجأ إلى المنهج التاريخي للوقوف على حقيقة النص القانوني – في حال غموض النص – الواجب التطبيق على النزاع المعروض.

فيضطلع المنهج التاريخي بدور هام و أساسي في ميدان الدراسات و البحوث العلمية القانونية التي تتمحور حول الوقائع و الأحداث و الظواهر القانونية، المتطورة و المتغيرة، باعتبارها وقائع و أحداث و ظواهر إنسانية في الأصل. و بواسطته يمكن التعرف على الأحكام و النظريات القانونية القديمة و الماضية مثل النظام القانوني و الإداري الإغريقي و الروماني، و النظام القانوني الإداري الجزائري الصيني و الهندي....إلخ[1].

المنهج الوصفي:

يرتبط استخدام المنهج الوصفي غالبا بدراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية، التي استخدمته منذ نشأته وظهوره، ولكن هذا لا يعني أن استخدامه وتطبيقه يقتصر على هذه العلوم فحسب، بل إنه يستخدم أحيانا في دراسات العلوم الطبيعية لوصف الظواهر الطبيعية المختلفة.

ينطلق البحث الوصفي من دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفًا دقيقا ويعبر عنه تعبيرا كميا أو كيفيا، ويكتسب هذا المنهج أهمية خاصة في الدراسات التربوية، لأن أغلبية هذه الدراسات تنتمي إلى هذا النوع من البحث[2].

---

1 صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، لبنان، ، 2010، ص 44،45.

2 إسماعيل سيبوكر و نجلاء نجاحي، أهمية المنهج الوصفي للبحث في العلوم الإنسانية، جوان 2019، ص 44.

تعريف المنهج الوصفي:

الوصف لغة، هو نقل صورة العالم الخارجي أو العالم الداخلي من خلال الألفاظ والعبارات والتشابه والاستعارات التي تقوم مقام الألوان لدى الرسام والنغم لدى الموسيقي، أما الوصف علميا فيذكر خصائص ما هو كائن ويفسره ويحدد الظروف والعالقات التي توجد بين الوقائع، وعليه فالوصف رصد حال أي شيء، من بين التعاريف التي قدمت للمنهج الوصفي: " بأنه طريقه من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي، للوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية معينة"، بمعنى هو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة[1].

و يعرف أيضا بأنه: " أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية و دقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد، أو فترة أو فترات زمنية معلومة، و ذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية، بما ينسجم مع المعطيات الفعلية الظاهرة "[2].

إذ يقوم المنهج الوصفي على جمع الحقائق و المعلومات و مقارنتها و تحليلها و تفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة، بمعنى أخر هو دراسة و تحليل و تفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها و أبعادها و توصيف العلاقات بينها، بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها[3].

و على ضوء هذه التعريفات يتضح لنا الأتي:

---

1 لامية مجدوب، مناهج البحث العلمي: مطبوعة بيداغوجية ألقيت على طلبة السنة الأولى ليسانس في مقياس المنهجية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2021/2020، ص 08.

2 صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، لبنان، ، 2010، ص 42.

3 صالح طليس، مرجع سابق، ص 42.

- تهدف البحوث الوصفية إلى وصف ظواهر أو أحداث أو أشياء معينة و جمع الحقائق و المعلومات و الملاحظات عنها، و وصف الظروف الخاصة بها، و تقرير حالتها كما توجد عليه في الواقع.
- تهتم البحوث الوصفية بتقرير ما ينبغي أن تكون عليه الأشياء و الظواهر التي يتناولها البحث و ذلك في ضوء قيم أو معايير معينة، و اقتراح الخطوات أو الأساليب التي يمكن أن تتبع التي ينبغي أن تكون عليه في ضوء هذه المعايير و القيم.
- يقوم المنهج الوصفي بالبحث عن أوصاف دقيقة للظاهرة المراد دراستها عن طريق مجموعة من الأسئلة هي:
  - ✓ ما الوضع الحالي لهذه الظاهرة؟
  - ✓ من أين نبدأ الدراسة؟
  - ✓ ما العلاقات بين الظاهرة المحددة و الظواهر الأخرى؟

و الإجابة على هذه الأسئلة تتم من خلال جمع الحقائق و البيانات الكمية أو الكيفية عن الظاهرة المحددة مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرا كليا.

- لا يقتصر البحث الوصفي على جمع البيانات و تصنيفها و تبويبها إلى تحليلها التحليل الكافي الدقيق المتعمق بل يتضمن أيضا قدرا من التفسير لهذه النتائج، ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة[1].

1 محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، الطبعة الثالثة، دار الكتب، صنعاء، 2019، ص 47، 48.

و هناك تعريف أكثر دقة و شمولية، أورده الأستاذ أحمد عياد الذي عرف المنهج الوصفي بأنه:" مجموع الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع، اعتمادا على جمع الحقائق و البيانات و تصنيفها و معالجتها و تحليلها تحليلا كافيا و دقيقا لاستخلاص دلالاتها و الوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة"[1].

خصائص المنهج الوصفي:

يتميز المنهج الوصفي بمجموعة من الخصائص و هي:

- يساعد المنهج الوصفي في إعطاء معلومات حقيقية دقيقة تساعد في تفسير الظواهر الإنسانية و الاجتماعية.
- اتساع نطاق استخداماته لتعدد الأساليب المتاحة أمام الباحث عند استخدامه، مثل أسلوب المسح، أو دراسة الحالة.
- يقدم المنهج الوصفي توضيحا للعلاقات بين الظواهر كالعلاقة بين السبب و النتيجة، بما يمكن الإنسان من فهم الظواهر بصورة أفضل.
- يتناول المنهج الوصفي الظواهر كما هي على الواقع دون تدخل من قبل الباحث في التأثير على مسارها، مما يعطي نتائج أكثر واقعية[2].

أهداف المنهج الوصفي:

تتمثل أهداف المنهج الوصفي فيما يلي:

---

1 أكلي تومي، قواعد المنهج العلمي و تطبيقاتها في العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2017، ص 176.

2 محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، الطبعة الثالثة، دار الكتب، صنعاء، 2015، ص 48.

- جمع معلومات حقيقية و مفصلة لظاهرة معينة.
- تحديد المشكلات الموجودة أو توضيح بعض المظاهر.
- تحديد ما يجب أن يفعله الأفراد في مواجهة مشكلة محددة.
- إجراء مقارنات مع الظواهر الأخرى، أو بين حال الظاهرة في أوقات متباينة.
- إيجاد العلاقة بين الظواهر.
- تحديد أفضل السبل و الأدوات و المعدات للرصد، من مختلف الجوانب، و بما يسمح للباحث بتقدير أفضل و أدق للموقف، حتى يتجنب المفاجآت، و يكون الأقدر على الإنذار المبكر[1].

أسس المنهج الوصفي:

- أنه منهج علمي إجراءي هدفه معرفة ظاهرة بوصفها و جمع البيانات عنها.
- أنه منهج وسيطي ضروري كبداية لكثير من المناهج العلمية الأخرى.
- يعتبر الأسلوب الأمثل لجمع البيانات و الخصوصيات التي تتشكل منها أية ظاهرة.
- ليس فقط مجرد وصف و إنما هو تحليل و تصنيف المعلومات و البيان حول الظاهرة محل الدراسة[2].

---

1 ياسين جبيري، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية و الإدارية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنسر و التوزيع، عمان، ، 2017، ص 189،188.

2 أكلي تومي، قواعد المنهج العلمي و تطبيقاتها في العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2017، ص 178.

مراحل و خطوات المنهج الوصفي:

مراحل المنهج الوصفي:

يتم البحث الوصفي بمرحلتين هما:

- **مرحلة الاكتشاف و الصياغة:** و يتم فيها استطلاع مجال محدد للبحث، و تحديد المفاهيم و الأولويات، أو جمع المعلومات لأجزاء بحث عن مواقف الحياة.
- **مرحلة التشخيص و الوصف المتعمق:**و فيه تحدد الخصائص المختلفة، و تجمع المعلومات بوصف دقيق لجميع جوانب الموضوع المبحوث، و بما يسمح بالتشخيص الدقيق لدوافع الموضوع، و دون الانطلاق من فروض مسبقة.

خطوات المنهج الوصفي:

- الشعور بالمشكلة.
- تحديد المشكلة.
- وضع الفروض.
- اختيار العينة.
- تحديد أدوات البحث.
- جمع المعلومات بطريقة منظمة و دقيقة.
- استخلاص النتائج، و تنظيمها و تصنيفها.
- تحليل النتائج و تفسيرها، و استخلاص التعميمات.

- كتابة تقرير البحث[1].

أساليب المنهج الوصفي:

يستخدم المنهج الوصفي في دراسة معظم الظواهر، فالوصف العلمي للظواهر ضرورة لا مناص منها قبل قيام الباحث بالتعمق في تحليل الظواهر و الحصول على تقديرات دقيقة لحدوثها و التعرف على طبيعة علاقاتها.

و تتخذ الدراسات الوصفية أساليب و أنماط مختلفة، و من أبرز هذه الأساليب و المستخدمة للبحوث الوصفية ما يلي:

الدراسة المسحية :

يعتبر المسح وحدا من المناهج الأساسية الواقعة في إطار البحوث الوصفية، و يتجه منهج المسح إلى تجميع الحقائق و البيانات و المعلومات عن الظواهر الاجتماعية و الثقافية و السياسية كما هي في الواقع الذي نقوم بدراسته، و ذلك بقصد الوصول إلى النتائج المتعلقة بما يفيد في فهم الظواهر و تقديم حلول و للمشكلات البحثية، و لا يتوقف منهج المسح عند تجميع البيانات و المعلومات و تصنيفها و تبويبها، لكنه يتجاوز ذلك إلى تقديم حلول للمشكلات العلمية، و يقوم منهج المسح على الحصول على أكبر كم ممكن من المعلومات حول الظاهرة محل الدراسة بغية تحقيق قدر كبير من الفهم الشامل للوضع القائم[2].

---

1 صلاح الدين الشروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003، ص 150.

2 مسعود حسين التائب، مرجع سابق، ص 227.

تعريف المسح:

يعرف أسلوب المسح بأنه: " دراسة شاملة مستعرضة، و محاولة منظمة لجمع البيانات و تحليل و تفسير و تقرير الوضع الراهن لموضوع ما في بيئة محددة و وقت معين[1].

و يعرفه البعض الأخر بأنه: " عملية تسجيل الوضع السائد لنظام أو مجموعة أو إقليم لغرض التحليل و الاستنساخ، و يشترط له أن يكون القصد منه الحصول على معلومات كافية لغرض استنساخ قواعد تصلح للتطبيق في الأعمال المقبلة "[2].

و المنهج المسحي هو عبارة عن دراسة عامة لظاهرة موجودة في جماعة ما، و في مكان معين و في الوقت الحاضر و هو طريقة من طرق التحليل و التفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو سكان معينين، و يرى بعض الفقه أن المسح الاجتماعي، قد يتضمن عمليات عديدة كتحديد الغرض منه و تعريف مشكلة البحث و تحليلها و تحديد نطاق و مجال المسح و فحص جميع الوثائق المتعلقة بمشكلة البحث و تفسير النتائج، و أخيرا الوصول إلى الاستنتاجات و استخدامها للأغراض المحلية أو القومية[3].

يمكن القول إذن أن الوظيفة الأساسية للمسح هي توفير المعلومات حول موقف أو جماعة؛ ذلك أنه محاولة لجمع بيانات من أعضاء المجتمع الأصل، أو عينة منه؛ لكي نحدد

---

1 محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، الطبعة الثالثة، دار الكتب، صنعاء، 2015، ص 51.

2أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، الطبعة الثالثة، درا المطبوعات الجامعية، المغرب، 2015، ص 41.

3 محمد أحمد درويش، مناهج البحث في العلوم الإنسانية، الطبعة الأولى، مؤسسة الأمة العربية للنشر و التوزيع، مصر، 2018، ص 118.

الحالة الراهنة لهذا المجتمع، أو لهذه العينة بالنسبة لمتغير أو أكثر. و النمط الشائع هو الدراسة المسحية بالعينة؛ و في هذه الدراسة يستنبط الباحث معلومات عن مجتمع الأصل كله، و ذلك بالاعتماد على استجابات أفراد العينة المأخوذة من ذلك المجتمع[1].

تصنيفات المسوح:

- **من حيث هدف المسح و مدى تعمقه في الدراسة:**

✓ **المسوح الوصفية:** و هدفها تحديد موضوع الدراسة و الإلمام بخصائص موضوع ما.

✓ **المسوح التفسيرية:** زيادة على ما تقوم به المسوح الوصفية تقوم المسوح التفسيرية بربط الظواهر بالقوانين، و ربط الظواهر الجزئية في ضوء المبادئ و النظريات العامة.

- **من حيث حجم المجهود الذي يشمله المسح:**

✓ **المسوح الشاملة:** و هي تدرس كل أفراد الجماعة.

✓ **المسوح بالعينة:** تدرس عينة من الجماعة.

- **من حيث مجال البحث:**

✓ **مسوح عامة:** و هي التي تهتم بمسح الظاهرة بشكل شمولي من أجل دراستها من جميع النواحي (الاجتماعية، الاقتصادية، ...).

✓ **مسوح متخصصة:** و هي التي ترتكز على جوانب محددة كبؤر إهتمام، و تقتصر على جانب من الحياة الاجتماعية بكل دقة[2].

1عبد الرحمن سيد سليمان، مناهج البحث، عالم الكتب، مصر، 2014، ص 142.

2 رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 171، 172.

أدوات الأسلوب المسحي:

تتنوع أدوات جمع المعلومات و البيانات في الأسلوب المسحي على النحو الأتي:

- المقابلة.
- الاستبيان.
- الاختبارات المقننة.
- مقاييس الميول و الاتجاهات و المعلومات.
- الكتب و الدوريات و المصادر المختلفة.[1]

مجال الدراسات المسحية المحلية وعمقها:

تتمركز أغلب الدراسات المسحية المحلية حول الموضوعات المتعلقة بالبيئة المحلية مثل الخدمات الصحية أو العمالة أو جناح الأحداث، أو السكان، أو التفرقة العنصرية، كما تقوم بدراسات أخرى تتعلق بقطاعات معينة من المجتمع مثل المهاجرين من أفريقيا إلى أوروبا. و هكذا تعتبر طبيعة المشكلة التي يتصدى لها الباحث و كمية المال و القيادة الرشيدة المتيسرة و استعداد الهيئات للتعاون في المسح المجتمع المحلي عوامل لها دورها في تحديد.

و الباحث الذي يتطلع إلى القيام بدراسة في المجتمع المحلي يقوم قبل ذلك بطرح عدة أسئلة تشمل الأتي:

1 محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، الطبعة الثالثة، دار الكتب، صنعاء، 2015، ص 54.

- ✓ **التاريخ:** أي ماضي المجتمع الذي يتطلع إلى دراسته مثل: الحقائق المتوفرة فيما يتعلق بأصل المجتمع المحلي و نموه و تطوره في مراحله المبكرة، و سكانه الأوائل، و قادته، و ما هي التطورات التي حدثت منذ ذلك الوقت.
- ✓ **الحكومة و القانون:** ما الأساس القانوني أو التنظيمي لوجود المجتمع المحلي؟ هل تسمح القوانين و اللوائح و التعليمات المحلية بتلك الدراسة؟ و ما هي طبيعة الخدمات التي تقدمها الهيئات الحكومية[1].
- ✓ **الظروف الاقتصادية:** ما هي القدرات الاقتصادية التي توجد في المجتمع المحلي؟ أي الناس أو المجموعات أو التنظيمات تمثل الاهتمامات المتباينة لجماعات رجال الأعمال أو العمال أو المزارعين؟
- ✓ **الظروف الجغرافية:** كيف تؤثر جغرافية المنطقة في النقل، المواصلات، الأعمال، المهن و الصحة ...إلخ.
- ✓ **الخصائص الثقافية:** ما هي المستويات الأخلاقية العامة للمجتمع المحلي هل هو منعزل اجتماعيا عن المجتمعات الأخرى؟ ما هي الخدمات و التسهيلات الثقافية الموجودة مثل دور العبادة و المكتبات و المتحف و الحدائق؟ ما هي الهيئات و التنظيمات الحكومية و الاجتماعية و المجهودات الخاصة التي توفر هذه الخدمات؟ و ما علاقاتها ببعضها؟

---

1 نبيهة صالح السامرائي، محاضرات في مناهج البحث العلمي للدراسات الإنسانية نموذج لكتابة الأطروحة و الدفاع عنها، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر و التوزيع، الأردن، 2014، ص 69، 70.

✓ السكان: ما تكوين السكان من حيث السن و الجنس و السلامة و الثقافة، و المساكن و موقعها؟ ما حجم السكان؟ هل يتزايد أم يتناقص؟ و لماذا؟ ما وضع السكان من حيث معدلات المواليد و الوفيات و المرض...فيما يتعلق بالسكان؟[1].

تطبيق منهج المسح في ميدان العلوم القانونية:

إن أول من استخدم هذا النوع بالنسبة لميدان العلوم القانونية هو جون هوارد (John Hoxvard) 1776-1790 حيث قام بمسح اجتماعي للوقوف على حالة المسجونين، و بدأ يجمع الحقائق و الأرقام مباشرة عن السجن و المسجونين و أحصى السجون، و سجل أعداد و أسماء المسجونين، و أماكن و تواريخ سجنهم، و أحصى عدد المسجونين الذين لم يتمكنوا من مغادرة السجن لعدم قدرتهم على دفع رسوم الخروج، و قام بحصر شامل لأنواع الأمراض التي أصيبوا بها بسبب سوء التهوية و الرعاية الصحية السيئة أثناء وجودهم بالسجن...إلخ.

و تقدم جون هوارد ببحثه هذا إلى المسؤولين في انجلترا، و نوقش البحث في مجلس العموم البريطاني، فصدرت تشريعات مختلفة ترمي لإصلاح حالة السجون في انجلترا نذكر منها:

- قانون يقظي بالإفراج الفوري عن المسجونين الذين تثبت براءتهم.
- فحص السجون فحصا منظما بواسطة قضاة التوفيق.

بالإضافة إلى قوانين أخرى كلها تهدف إلى إصلاح النظام العقابي في هذا البلد[2].

---

1 نبيهة صالح السامرائي، محاضرات في مناهج البحث العلمي للدراسات الإنسانية نموذج لكتابة الأطروحة و الدفاع عنها، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر و التوزيع، الأردن، 2014، ص 70.

2 رشيد شميشم، مرجع سابق، ص172.

منهج دراسة الحالة:

دراسة الحالة هي دراسة متعمقة للعوامل المتشابكة التي تمثل جذور الحالة، ومحتوياتها، و تتعدد مفاهيم دراسة الحالة، فبعضهم يراها شبيهة بالدراسة التاريخية للحالة أو المجتمع، و بعضهم يرى الفصل بينهما لوجود بعض الفوارق المميزة بينهما، و بعض أخر يجعل دراسة الحالة جزءا من المنهج الوصفي عندما تدرس به العلاقات المتبادلة، و بعض يراه منهجا متميزا بكونه يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معينة، و بطريقة تفصيلية دقيقة، ومن أمثلة هذا الاختلاف ما يلي:

دراسة حالة عند ريفلين: تتناول الشكوى ببيان أسباب إحالة الطالب إلى الموجه، أو العيادة النفسية، و التاريخ التطوري للطالب، و المظهر الجسمي، و السمات الشخصية، و الدراسة و التحصيل، و نتائج الفحص الطبي، و البيئة الأسرية، و الاجتماعية للطالب و العميل[1].

دراسة حالة عند جونز: و تشمل عند جونز على الفحص الطبي/النفسي، و الصحة العامة، و النواحي الدراسية و النواحي العقلية، و الصحة و التطور الصحي للحالة، و التاريخ الأسري، و التاريخ الاجتماعي للحالة، و التشخيص، و العلاج، و المتابعة.

دراسة الحالة عند سترانج: تشمل عند سترانج على تاريخ الأسرة، و تاريخ تطور الحالة، و البيئة المحلية، و التطور الدراسي، و الخطة الدراسية المهنية، و نتائج الاختبارات والمقاييس الموضوعية، و التقارير الشخصية أو الذاتية.

1- صلاح الدين الشروخ، مرجع سابق، ص 152.

و في كل حال من يمكن تعريف منهج دراسة الحالة بأنه منهج يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة، فردا كان، أو مؤسسة، أم نظاما اجتماعيا، بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة، و بغيرها من الوحدات المتشابهة، فمن مقاصده الرئيسة الوصول إلى تعميمات[1].

في الأخير يمكن القول بأن منهج دراسة الحالة:" بأنه المنهج الذي يهدف إلى معرفة أهم العوامل المؤثرة في الوحدة (الحالة) و إبراز الارتباطات و العلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة، و لا يكتفي هذا المنهج بالوصف الخارجي أو الظاهري للموقف أو الوحدة، كما يركز على الموقف الكلي و ينظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها، على أساس أن الجزئيات هي جانب أو مظهر من مظاهر الحقيقة الكلية"[2].

أهداف منهج دراسة الحالة:

يهدف منهج دراسة الحالة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- اكتشاف الأسباب الرئيسة للأوضاع الحالية من خلال التحليل الدقيق و الوصف الشامل العميق للبيانات و المعلومات.
- وضع خطة لتحسين هذه الأوضاع أو تصحيح مسارها.
- العمل على تعديل الاتجاهات غير المرغوبة أو تغييرها.

---

1 صلاح الدين الشروخ، مرجع سابق، ص 152، 153.

2 مسعود حسين التائب، مرجع سابق، ص 290.

- التعرف على الحقائق و تسجيلها بموضوعية، و تحليلها و الوصول إلى استنتاجات و مبادئ عامة[1].

أهمية منهج دراسة الحالة:

تنطلق أهمية منهج دراسة الحالة من عدة جوانب نذكر منها:

- تمكن الباحث من استيعاب الموضوع بشكل واضح من خلال تناوله بشكل متكامل و متعمق تتضح فيه كل الأسباب و المشاكل.
- تهتم دراسة الحالة في إظهار الحالة المبحوثة في زمنها الحالي، و كذلك التنبؤات المستقبلية لها.
- تركز على دراسة السلوك البشري في المؤسسة المعنية بالبحث، و تعمل على معالجة مشاكله و تقويم انحرافاته، من خلال النتائج التي يتوصل إليها الباحث و التوصيات و تطبيق الإصلاحات التي يراها مناسبة.
- تمكن الجهة المبحوثة، و الأشخاص القائمين عليها من تجاوز القلق و المخاوف على مؤسستهم، من خلال تشخيص و استيعاب عناصر الضعف الموجودة، و المؤثرة على مسيرة العمل[2].

---

1 فهد سيف الدين غازي ساعاتي، الإدارة الرياضية: مناهج البحث العلمي في الإدارة الرياضية، العربي للنشر و التوزيع، القاهرة، 2014، ص 105.

2 عامر إبراهيم قندليجي، البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات التقليدية و الالكترونية، اليازوري، الأردن، 2008، ص 136.

خصائص منهج دراسة الحالة:

- إن دراسة الحالة قد تكون جماعة أو نظام قانوني أو مجتمع أو فرد.
- يهتم منهج دراسة الحالة بالوحدات الاجتماعية، سواء كانت كبيرة أم صغيرة.
- تستخدم دراسة الحالة العديد من أدوات جمع البيانات مثل: الاستبيان و الملاحظة و المقابلة.
- الوحدة الصغيرة قد تكون جزءا من دراسة إحدى الحالات، و قد تكون حالة قائمة بذاتها في دراسة أخرى.
- منهج دراسة الحالة طريقة تتبعيه ترابطية تعتمد على عنصر الزمن، حيث أن دراسة الحالة تهتم بسلسلة الأحداث المترابطة في الواقع العملي، و أن هناك علاقات تفاعل بين هذه الأحداث يمكن تحليلها إلى عدد صغير من المواقف بحيث يمكن دراستها بدقة[1].

خطوات منهج دراسة الحالة:

يقوم منهج دراسة الحالة على الخطوات التالية:

- اختيار الحالة موضع الدراسة و التحديد الدقيق للمشكلة البحثية.
- جمع البيانات و المعلومات.

---

1 فهد سيف الدين غازي ساعاتي، الإدارة الرياضية: مناهج البحث العلمي في الإدارة الرياضية، العربي للنشر و التوزيع، القاهرة، 2014، ص 106.

- التشخيص المبدئي للمشكلة، و تحديد أسبابها و وضع الفرضيات التي تقود لحل المشكلة أو تفسير الظاهرة.
- اقتراح الحلول الممكنة للمشكلة و تقييمها و اختيار أفضلها.
- تنفيذ الحل المقترح مع مراعاة المتابعة المستمرة له و تقييمه و إدخال التعديلات اللازمة[1].

تطبيق منهج دراسة الحالة في العلوم القانونية

يطبق منهج دراسة الحالة في العلوم القانونية باقي فروع العلوم الإنسانية حسب طبيعة الموضوع المدروس و مشكلة البحث، ففي العلوم القانونية يطبق منهج دراسة الحالة بكثرة في العلوم الجنائية، لمعرفة الدوافع الإجرامية يتوجب على الباحث التعمق في دراسة الحالة، و نحن اليوم في حاجة إلى بناء نظريات جديدة تفسر لنا السلوك الإجرامي خاصة مع ظهور أسباب جديدة للإجرام و جرائم من نوع غير مسبوق، إذ يجب مواجهة مثل هاته الظواهر المستجدة بدراسات قانونية معمقة، فهناك موضوعات و إشكالات قانونية لها أبعاد اجتماعية و سياسية و اقتصادية و نفسانية لذا يتوجب علينا النظر للظاهرة القانونية بهاته الأبعاد و إلا كانت الدراسة ناقصة، و فائدة مثل هذه الدراسات المعمقة هو وضع تشريعات تواجه الظواهر المستجدة، و لهذا فالبحث القانوني لا يكتمل في بعض الأحيان إلا إذا شارك فيه باحثون من مختلف التخصصات كل منهم ينظر إلى الظاهرة من زاوية تخصصه[2].

---

1 فهد سيف الدين غازي ساعاتي، الإدارة الرياضية: مناهج البحث العلمي في الإدارة الرياضية، العربي للنشر و التوزيع، القاهرة، 2014، ص 107.

2 رشيد شميشم، مرجع سابق، ص174، 175.

المنهج التحليلي:

حسب برلسون، فإن منهج تحليل المحتوى، هو أسلوب في البحث، لوصف المحتوى الظاهر للاتصال، وصفا موضوعيا منظما و كميا، وواضحأن هذا يخص تحليل الاتصال وليس تحليل، و لهذا يمكن تعريف المنهج التحليلي بأنه رد محتوى الشيء أو الفكرة، أو الخطاب المحلل إلى عناصر الأولية البسيطة، بمعنى أنها تخالف المركب المحلل في خصائصه[1].

و هناك من يعرفه بأنه:" منهج تحليل الفروض أو التصورات أو المواقف إما من أجل دحضها أو لتوضيحها أو لانتقاء عناصرها المقبولة و نبذ عناصرها الأخرى التي لا تقف أمام النقد".

يتضح من خلال هذا التعريف، أن المنهج التحليلي، هو منهج معرفي، هدفه نقد الأفكار و الظواهر و النصوص، إما للبرهنة على صحتها أو القول بخطئها، و إبراز الجوانب الايجابية الصحيحة و إبراز الأخطاء أو ما يشبه الخيال للحكم بعدم صحتها و بعدها عن مفهوم العلم، إنه منهج فكري، يعتمد على التفسير و الاكتشاف و النقد و يمكن تطبيقه بكافة مجالات العلم و الفكر و الواقع.

و على هذا يمكن إدراجه ضمن المناهج الأساسية المعبرة عن أصول المعرفة العلمية، و هو منهج تربوي حضاري و بالدرجة الأولى في العلوم العقلية، و أخصها العلوم القانونية و الإنسانية عامة[2].

---

1 صلاح الدين الشروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003، ص 156.

2 أكلي تومي، قواعد المنهج العلمي و تطبيقاتها في العلوم القانونية، دار الخلدونيةللنشر و التوزيع، الجزائر، 2017، ص 193، 194.

أهداف تحليل المحتوى:

- التعرف على التركيب الداخلي للأشياء، أو المواد المحللة.
- الكشف عن القوانين الناظمة للعلاقات الداخلية.
- التأكد من انتماء المادة، أو الفكرة المحللة.
- التأكد من مطابقة الموضوع المدروس لأحد التراكيب المعروفة سابقا.
- الكشف عن طريق لتركيب مواد أخرى يحتاجها الإنسان[1].

خطوات تطبيقه:

- اختيار موضوع البحث أو العينة أو الوثيقة المطلوب تحليل مضمونها.
- تحديد نوعية التحليل و أهدافه و إشكاليته و فرضياته.
- تأمين أجهزة، و الأدوات اللازمة لتحليل المحتوى المقرر.
- استخلاص النتائج بمقارنة نتائج التحليل بالخبرة السابقة التي قرر تركيب المادة المحللة.
- كتابة تقرير البحث[2].

تطبيق المنهج التحليلي في العلوم القانونية:

يستخدم منهج تحليل المحتوى في ميدان العلوم القانونية من خلال تفسير رجل القانون للفقه، و يستخدمه المحامي في تحليل الأحكام و القرارات القضائية، كما يستخدمه الباحث

---

1 صلاح الدين الشروخ، مرجع سابق، ص 157.

2صلاح الدين الشروخ، مرجع نفسه، ص 196.

القانوني أثناء دراسته للنصوص القانونية فهو يعد أحسن وسيلة لتحليلها و نقدها و إبراز النقائص التي تعتريها، كما يستخدم المنهج التحليلي في مجال العلوم السياسي في تحليل الخطاب السياسي للأحزاب لمعرفة إيديولجية الحزب التي يتبعها.

المنهج التجريبي:

هو المنهج الذي يعتمد على التجربة العلمية، كوسيلة للحصول على البيانات و المعلومات، عن الظاهرة أو الحدث المدروس، لأن التجربة العلمية هي المنبع للبيانات، بحث يمكن التحكم في ظروفها و متغيراتها، و بالتالي تطرح العلاقات السببية التي تحكم متغيراتها مع ذاتها و مع البيئة الخارجية.

و في هذا المنهج دور الباحث لا يقتصر على وصف الوضع الراهن للظاهرة أو الحدث، من خلال استخدام إجراءات أو إحداث تغيرات معينة، و من ثم ملاحظة النتائج الحقيقية. ذلك أن المنهج التجريبي يعمل على استقصاء العلاقات السببية و المتغيرات المسؤولة، عن حدوث الظاهرة أو الحدث، أو التأثير فيها بشكل مباشر أو غير مباشر، و ذلك بهدف التعرف على أثر و دور كل متغير من هذه المتغيرات في هذا المجال، و من أجل ذلك يقوم الباحث بتكرار التجربة التي يجريها عدة مرات، و في كل مرة يرتكز على دراسة و ملاحظة أثر عامل أو متغير معين[1]، لذا سنعمد إلى بيان تعريف المنهج التجريبي خصائص و مميزات المنهج التجريبي،و مراحل سير المنهج التجريبي و أسسه، و تطبيق المنهج التجريبي في ميدان العلوم القانونية من خلال ما يلي:

---

1 كمال دشلي، مرجع سابق، ص 67.

تعريف المنهج التجريبي:

توجد تعريفات متعددة للمنهج التجريبي منها أنه:" المنهج المستخدم حين نبدأ من وقائع خارجة عن العقل، سواء كانت خارجة عن النفس، أو باطنية فيها لتفسرها بالتجربة دون اعتماد على مبادئ و قواعد المنطق الصورية وحدها"[1].

و يعرف المنهج التجريبي أيضا:" إجراء بحثي يقوم فيه الباحث بخلق الموقف بما يتضمنه من شروط و ظروف محددة، حيث يتحكم في بعض المتغيرات، و يقوم بتحريك متغيرات أخرى، حتى يستطيع بيان تأثير هذه المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، أي أن المنهج التجريبي محاولة لتحديد العلاقة السببية بين متغيرات محددة".

و بتعبير أخر يمكن القول بأن المنهج التجريبي:" هو ذلك النوع من البحوث الذي يستخدم التجربة في اختبار فرض معين يقرر علاقة بين متغيرين، و ذلك عن طريق الدراسة للمواقف المتقابلة التي ضبطت كل المتغيرات ما عدا المتغير الذي يهتم الباحث بدراسة تأثيره"[2].

تعتبر البحوث التجريبية من أهم و أدق أنواع البحوث العلمية بالنظر لما يتم بها لنشاط العلمي الدقيق حيث يعتمد أسلوب التجربة،والتجارب العلمية تعتمد على نطاق واسع في دراسة الظواهر الفيزيائية و الكيميائية حيث يستطيع الباحث أن يتحكم بدرجة كبيرة وبدقة في المتغيرات المؤثرة في الظاهرة موضوع الدراسة[3].

إذ يعد المنهج التجريبي من أقرب المناهج إلى الطريقة العلمية الصحيحة و الموضوعية في

---

1 صلاح الدين الشروخ، مرجع سابق، ص 114.

2 مسعود حسين التائب، مرجع سابق، ص 247.

3 أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، الطبعة الثالثة، درا المطبوعات الجامعية، المغرب، 2015، ص 47.

البحث عن الحقيقة و اكتشافها و تفسيرها و التنبؤ بها و التحكم فيه، و التجريب بمعناه العام الواسع هو نشاط يمارسه الإنسان في المواقف الجديدة التي لا تسعفه خبراته السابقة بالتصرف فيها، فمثلا حينما يواجه الإنسان مشكلة جديدة لا يعرف لها حلا، فإنه يجرب و يخطئ و يصيب إلى أن يجد لها حلا، أما التجريب كوسيلة للبحث عن الحقيقة فهو يختلف في مضمونه و مقوماته.

و أهم ما يميز التجريب هو افتراض فرض معين و تغيير الظروف بطريقة خاصة، و بقصد معين ثم ملاحظة النتائج و تحليلها، و يهدف إجراء التجارب أساسا إلى اختبار صحة الفرضيات العلمية، و معرفة العلاقات المسببة و الوظيفية بين العوامل المتفاعلة و المتداخلة في الموقف[1].

خصائص و مميزات المنهج التجريبي:

يعتبر المنهج التجريبي من أكثر مناهج البحث العلمي كفاءة و دقة، و هذا يرتبط بمجموعة من الخصائص و الميزات التي يتمتع بها هذا المنهج و هي:

- يسمح بتكرار التجربة في ظل ذات الظروف، مما يساعد على تكرارها من قبل الباحث نفسه أو الآخرين، للتأكد من صحة النتائج.

1محمود أحمد درويش، مناهج البحث في العلوم الإنسانية، الطبعة الأولى، مؤسسة الأمة العربية للنشر و التوزيع، جمهورية مصر العربية، 2018، ص 71،72.

- دقة النتائج التي يمكن التوصل إليها بتطبيق هذا المنهج، فتعامل الباحث مع عامل واحد و تثبيت العوامل الأخرى، يساعده في اكتشاف العلاقات السببية بين المتغيرات بسرعة و دقة أكبر[1].
- يتيح المنهج التجريبي تفسيرا متكاملا و فهما عميقا لمشكلة الدراسة و متغيراتها، و يتيح للباحث التحقق من النتائج التي يتم التوصل إليها.
- إن التجربة التطبيقية هي الفيصل في اختبار الفروض في المنهج التجريبي، و يتم ذلك وفق ضوابط تتيح الوصول إلى نفس النتائج في حال إعادتها من باحثين آخرين تحت نفس الظروف.
- يعد المنهج التجريبي من أكثر مناهج البحث التي تتميز بالمقدرة على حل المشكلات بالأسلوب العلمي الصحيح[2].

مراحل سير المنهج التجريبي:

يمر البحث التجريبي بثلاث مراحل أساسية هي مرحلة التعريف و التصنيف و مرحلة التحليل و مرحلة التركيب.

مرحلة التعريف و التصنيف:

في البداية لابد على الباحث أن يعرف الظاهرة المدروسة و يحدد الزاوية التي سيتناول بها دراسة تلك الظاهرة، ثم يقوم بتصنيفها في شكل فصائل لكي تسهل دراستها، و تصنيف الظواهر الاجتماعية إلى فصائل فكرة مأخوذة منت الطبيعة، فالطبيعة تمتاز بتشابه الظواهر

---

1 كمال دشلي، منهجية البحث العلمي، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، حماة، 2016، ص 69.

2 مسعود حسين التائب، مرجع سابق، ص 249.

و يكون التصنيف في هذه الحالة على أسس من بينها اللون، الحجم، الشكل، الوظيفة، التركيب، الخصائص، البنية و غيرها، فالظواهر الاجتماعية أيضا تمتاز بالتشابه فيما بينها الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية تصنيفها إلى فئات، و التصنيف الجيد من شأنه أن يسهل عملية صياغة الفروض و التجريب بوجه سليم[1].

مرحلة التحليل:

بعد مرحلة التعريف بالظاهرة و تصنيفها ينتقل الباحث إلى تحليل تلك الظاهرة بدراسة علمية تشمل في البداية وضع فروض علمية تفسر الظاهرة و كل العلاقات المرتبطة بها، و بعدها يقوم الباحث بعملية التجريب التي تثبت صحة أو خطأ الفروض، و بعد عملية التجريب يقوم الباحث بصياغة قوانين جزئية تحكم الظاهرة، و ليس من الضروري ترتيب خطوات التحليل على هذا النحو أي صياغة الفروض ثم التجريب، فقد يسبق صياغة الفروض عملية تجريب جزئية، فالباحث قد يصعب عليه وضع فروض إلا بإجراء تجارب مبدئية، و حينها تسبق التجربة الفروض[2].

مرحلة التركيب:

و هي مرحلة تركيب و تنظيم القوانين الجزئية لاستخراج قوانين كلية و عامة في صورة مبادئ عامة أولية، مثل قوانين الحركة و الجاذبية لنيوتن، و قوانين سقوط الأجسام لقاليلو و كيلر، و قوانين الصوت و الضوء و الحرارة ...إلخ[3].

---

1 رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 148، 149.

2 رشيد شميشم، مرجع نفسه، ص 149.

3 ياسين جبيري، مرجع سابق، ص 155،156.

أسس المنهج التجريبي:

يقوم المنهج التجريبي على ثلاثة هي: الملاحظة و الفرضية و التجربة ولا يمكن أن يكون المنهج تجريبيا إلا بهاته الأسس، و التي نعتبرها مراحل للمنهج التجريبي و إنما هي أسس أو مقومات يقوم عليها المنهج التجريبي، فالمراحل قد سبق بيانها، بينما الأسس فلا يشترط أن يستخدمها الباحث بطريقة مرتبة أي يبدأ بالملاحظة ثم الفرضية ثم التجربة، فقد يبدأ بالملاحظة ثم يجري تجارب بسيطة ثم يقوم بصياغة الفروض ثم يرجع ثانية إلى التجربة و يستعين بالملاحظة أثناء التجربة و هكذا، فهو يستخدم هذه المقومات أو الأسس بصفة تكاملية و تداخلية[1]، و هذا ما سنتطرق إليه من خلال ما يلي:

الملاحظة:

و هي تعتبر المحرك الأول و الأساسي لبقية عناصر المنهج التجريبي بحيث أن الملاحظة العلمية هي التي تقود إلى وضع الفروض و حتمية إجراء عملية التجريب على الفرضيات لاستخراج القوانين و النظريات العلمية التي تكشف، و تفسر الظواهر و الواقع و تتنبأ بها وتحكم فيها.

و الملاحظة العلمية هي تلك المشاهد الحسية المقصودة و المنظمة و الدقيقة للحوادث و الظواهر، و الأشياء، و هي تختلف عن المشاهدة أو الانتباه العفوي العرضي الذي يحدث دون قصد أو تركيز أو دوافع محددة و يطلق عليها أيضا الملاحظة الساذجة. و قد تكون الملاحظة العلمية مسلحة عندما تعتمد على وسائل مادية تكنولوجية لمساعدة و تقوية الحواس ...[2]

---

1 رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 150.

2 إدريس فاضلي، مدخل إلى المنهجية و فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 83.

الفرضيات:

الفرضيات نتيجة مباشرة للملاحظة الواعية و العلمية، و عدم وضعها يجعل كل ملاحظاتنا هدرا و عبثا لا طائل من وراءها و يجعلها ملاحظة عامية، و هي بصفة عامة جميع الخواطر و الافتراضات و الحسيات و التقديرات التي تتبادر إلى أذهاننا بمجرد الوقوع في موقف معين أو الإحساس بفكرة معينة أو مشاهدة ظاهرة معينة، و بعبارة أخرى فالفرضيات هي الموقف العقلي أو العملي الذي يتخذه المشاهد الباحث[1]، و يشترط في صحة الفرضيات العلمية ما يلي:

- أن تبدأ الفرضيات من ملاحظات علمية.
- أن تكون الفرضيات قابلة للتجريب و الاختبار.
- أن تكون الفرضيات خالية من التناقض.
- أن تكون الفرضيات شاملة مترابطة[2].

التجربة (التحقق من الفروض):

بعد أن يقترح الباحث فرضه بصدد حل مشكلة أو أدراك أبعاد علاقة، ينخرط في رصد ملاحظات مرتبطة بإجراء تجارب جديدة، يهدف الباحث بتجاربه تمحيص الفرض و التحقق من أنه في حالة صدقة يسمح باستقراء صحيح للأحداث كانت غير متوقعة من قبل، و بتفسير وقائع لم تكن مفسرة بالإضافة إلى ربط عوامل كانت تبدو مفككة.

---

1 تومي أكلي، مرجع سابق، ص 190.

2 إدريس فاضلي، مدخل إلى المنهجية و فلسلفة القانون، مرجع سابق، ص 83،84.

و للتجربة دور هام و فاعل في هذه المرحلة من المنهج التجريبي مهما كان مجال تطبيقه سواء في العلوم الطبيعية و الحيوية أم في العلوم الاجتماعية. فبعد أن نبدأ تحققنا للفروض باستبعاد مالا يتفق منها يقينا مع الحقائق المسلم بها و مع القوانين الثابتة، تبدأ عملية التجريب بالمعنى الدقيق و تهدف إلى بحث العلاقة و بيان الرابطة بين الوقائع و الحالات الجزئية التي تنتمي إلى الظاهرة موضوع البحث. فإن توصلنا إلى نتائج تطابق الفرض المقترح كان فرضا صحيحا. و هنا يلجأ الباحث إلى التأكد من سلامة فرضه بأن ينوع التجربة، و يكررها، و يطيل مداها إلى ما هو أبعد مما يمضي إليه المرء عادة، فإذا لاحظ مع التنويع المستمر حدوث الظاهرة تابعة لعلة معينة على الدوام تبث له سلامة الفرض و وصوله إلى مرتبة القانون[1].

تطبيقات المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية:

بدأت عملية ازدهار و نضوج النزعة العقلية العلمية الموضوعية مع بداية القرن 18 لأصبحت العلوم الاجتماعية و العلوم القانونية ميدانا أصيلا لأعمال و تطبيق المنهج التجريبي في البحوث و الدراسات الاجتماعية و القانونية و الإدارية، و على حساب النزعة العقلية الفلسفية التأملية الميتافيزيقية، و هكذا طبق المنهج التجريبي على ظاهرة علاقة القانون بالحياة الاجتماعية (التضامن الاجتماعي).

---

1 محمد محمد قاسم، المدخل إلى مناهج البحث العلمي، دار النهضة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 1999، ص 115، 116.

و علاقة القانون بمبدأ تقسيم العمل، و ظاهرة القانون بالبيئة الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية و البحوث المتعلقة بعلاقة الدولة و السلطة و القانون و الدراسات المتعلقة بظاهرة اتخاذ القرارات الإدارية و الرقابة الإدارية...إلخ.

و عموما فأكثر فروع العلوم القانونية قابلية و تطبيقا للمنهج التجريبي: القانون الجنائي و العلوم الجنائية و القانون الإداري و العلوم الإدارية و ذلك لما تتميز به هذه العلوم من حيوية و حركية و تغير، التصاق بالواقع المحسوس[1].

و من أهم العلوم التي تعتمد على المنهج التجريبي في دراستها العلوم المساعدة لعلم الإجرام، فالطب الشرعي يبحث في المساءل القانونية التي لا يمكن حلها إلا بواسطة معلومات بيولوجية، كالتشريح الذي يهدف للكشف عن سبب الوفاة يستخدم المنهج التجريبي للوصول إلى الحقيقة، و كذلك الطب العقلي الذي له فظل كبير في سن قواعد قانونية تتعلق بالتخلف العقلي و الإدمان على المخدرات و أثرهما في ارتكاب الجريمة، و كذلك علم النفس القضائي الذي يدرس نفسية الأشخاص الذين يساهمون في سير الدعوى العمومية كالقضاة و الشهود و المدعي و غيرهم، و أثبت أن نفسية الشهود بصفة خاصة تؤدي في أحوال كثيرة إلى صعوبة الاعتماد على الشهادة كوسيلة من وساءل الإثبات[2].

المنهج المقارن:

يعد المنهج المقارن أحد المناهج العلمية التي تستخدم للمقارنة بين الظواهر و المواقف المختلفة في مجتمعات متعددة في ذات الفترة الزمنية، أو في نفس المجتمع في مرحلتين زمنيتين

---

1 إدريس فاضلي، الوجيز في المنهجية و البحث العلمي، مرجع سابق، ص 215.

2 رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2018، ص161.

مختلفتين، و ذلك للتعرف على أوجه التشابه أو الاختلافبين تلك الظواهر في ظروف متباينة، بغرض التعرف على دلالتها، و العوامل المؤثرة فيها، و الوصول إلى نتائج تفيد في رصد المتغيرات المتحكمة في الظواهر، مما يساعد في وضع تعميمات نظرية تقود إلى تفسيرها تفسيرا علميا، بغرض الإسهام في تطوير المعرفة العلمية[1].

تعريف المنهج المقارن:

يقصد به المقايسة بين ظاهرتين أو أكثر و يتم ذلك بمعرفة أوجه الشبه و الاختلاف، و هو عملية عقلية تتم بتحديد أوجه الشبه و الاختلاف بين ظاهرتين أو أكثر، نستطيع من خلالها الحصول على معارف أدق، نميز بها موضوع الدراسة أو الحادثة في مجال المقارنة و التصنيف، و هذه الحادثة يمكن أن تكون كيفية قابلة للتحليل أو كمية لتحويلها إلى كم قابل للحساب و تكمن أهميتها في تميز موضوع البحث عن الموضوعات الأخرى و هنا تبدأ معرفتنا له[2].

يعرف الأستاذ "جون ستيوارت ميل" المنهج المقارن : " هو دراسة ظواهر متشابهة، أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هو التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر".

و يعرفه الأستاذ محمد علي محمد: "المنهج المقارن بالمعنى العام هو مقارنة بين بعض المتغيرات، كما له معنى خاص و هو عادة ما يقصد به دراسة توزيع الظواهر الاجتماعية في

---

1 مسعود حسين التائب، مرجع سابق، ص 286.

2 محمد أحمد درويش، مناهج البحث في العلوم الإنسانية، مؤسسة الأمة العربية للنشر و التوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2018، ص 184.

مجتمعات مختلفة، أو أنماط محددة، أو حتى مقارنة مجتمعات كلية بعضها ببعض، أو مقارنة النظم الاجتماعية الرئيسية من حيث استمرارها، و تطورها، و التغيير الذي يطرأ عليها"[1].

و هناك من يعرفه: " المنهج المقارن هو الوسيلة العلمية التي يستخدمها الباحث الاجتماعي في دراسة الظواهر و العمليات، و التفاعلات، و المؤسسات في مجتمعات مختلفة و بيئات متباينة جغرافيا و إقليميا، و في مجتمع واحد عبر فترات زمنية مختلفة".

خصائص المنهج المقارن:

- منهج العلوم الاجتماعية و العقلية و يستعمله المفكر أو الباحث في كل الحضارات فهو لا يختص بفكر معين.
- أنه منهج التجربة العقلية غير المباشرة لدى الإنسان.
- أنه مقارنة بين ظاهرتين أو نظامين مختلفين و متفقين.
- أنه منهج عقلي لمعرفة معنى الظواهر العقلية و الاجتماعية.
- أنه منهج نقدي تحليلي تفسيري تركيبي.
- أنه منهج استكشافي.
- أنه منهج وسيطي يخدم المنهجان العلميان، الاستنباط و الاستقراء و غيرها لأن المقارنة طريقة للحصول على المعلومات و التعرف على الظواهر و قوانينها[1].

---

1 بلقاسم سلاطنية و حسان الجيلاني، المناهج الأساسية في العلوم الإجتماعية، دار الفجر للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص 100.

مراحل و خطوات المنهج المقارن:

مراحل المنهج المقارن:

لا يختلف اثنان في كون المنهج المقارن كغيره من المناهج يمر في دراسته بمجموعة من المراحل و هي:

- إثبات وجود الظاهرة الاجتماعية و على الباحث أن يتحلى بروح العالم الفيزيائي و الكيميائي بمعنى أنه يجب أن يعتبر تعينا خلال البحث الظواهر الاجتماعية أشياء فيتناولها من الخارج.
- تصنيف مختلف السمات و الخصائص و العناصر كل في إطارها لتحديد جملة من المفاهيم.
- ثم عليه بعد ذلك أن يكشف العلاقات الثابتة أي القوانين بين الظواهر الاجتماعية التي أقامها فيتحاشى التفسير بالعلل الغائبة ولا يعتمد إلا التفسير بالعلل الفعالة و يجب أن يبحث عن علة الظاهرة الاجتماعية في الظواهر الاجتماعية الأخرى السابقة فيفسر الظاهرة بظاهرة أخرى.
- و لكي يتحقق من الغرض الذي يقدمه لتفسير الظاهرة الاجتماعية يجب عليه أن يعمد إلى تحليل الشرح المعلومات و معرفة أسباب الاختلاف و المادة التي يجمعها قصد الوصول إلى قانون سليم.

---

1 أكلي تومي، قواعد المنهج العلمي و تطبيقاتها في العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2017، ص 171.

فمثلا عند الحديث عمن يختار رئيس الدولة (تكوين هيئة الناخبين) يجب بحث الأمر في النظامين معا، و في موضع واحد مبينا أوجه الاتفاق و الاختلاف بين النظامين. و كذلك عند الحديث عن طريقة اختيار رئيس الدولة، أو عزله من منصبه، فيجب دراسة الموضوع في النظامين و بأن واحد[1].

خطوات المنهج المقارن:

إن الباحث في مجال الدراسات المقارنة يجب أن يتبع بعض الخطوات هي:

- تحديد الظواهر المتجانسة(المتماثلة)وليس الظواهر المتناقضة.
- القيام بجمع المعلومات بواسطة استخدام بعض أدوات البحث العلمي.
- القيام بعملية التحليل والتصنيف للمعلومات ومقارنتها.

أهداف المنهج المقارن:

تنطوي المقارنة على أهمية كبيرة في مجال البحث العلمي في العلوم الاجتماعية باعتبارها إحدى الطرق المستخدمة في معالجة الموضوعات ذات الطابع المقارن، و يمكن أن نحصر أهمية المقارنة و أهدافها في النقاط التالية:

- القيام بدراسة مقارنة على الظاهرة الاجتماعية، أو النفسية، أو الإنسانية و التي تتطلب المقارنة ولا تتطلب الوصف أو التجريب، أو أسلوب من الأساليب البحثية الأخرى من أجل الوصول إلى حل الإشكال الذي أدى إلى وجود المشكل.

---

1 ياسين جبيري، مرجع سابق، ص 204، 205.

- جمع أكبر قدر ممكن من المادة العلمية نظرية فقط أو ميدانية فقط، أو نظرية و ميدانية حول الظاهرة موضوع الدراسة.
- إن التحليل المقارن يكون طريقا نحو اكتشاف المتغيرات الجديدة في الظواهر التي لا تظهر للعيان إلا عن طريق التفسير المقارن[1].
- تساهم المقارنة في توفير درجة عالية من العمومية بواسطة القوانين التي يمكن اكتشافها عن طريق المقارنة.
- إن المقارنة طريق مناسب لبيان خصائص الأشياء، و تميزها عن طريق مقابلتها مع بعضا البعض، و بالتالي فهو منهج جيد للتحليل، و التفسير في ميدان العلوم الإجتماعية، خاصة بالنسبة للموضوعات المعقدة.
- إن التحليل المقارن يوظف أطروحات و أراء الأفراد المبحوثين، أو المسؤولين الذين هم في علاقة بالظاهرة موضوع البحث، و إجراء مقارنة بينها.
- تزودنا المقارنة بالمعلومات عن الأخر، و هي بهذا تعيننا على تقويم ثقافتنا الخاصة، فهي رحلة ثقافية و فكرية تزود صاحبها بالمعارف و المعلومات عن الأمم و الشعوب الأخرى.
- كما تمدنا المقارنة بالتجارب التي تجنبنا الوقوع في الأخطاء السابقة التي وقعت فيها بلدان أخرى، و بالمقابل تفيدنا في إعادة تجارب النجاح في بلدان أخرى.

---

1 بلقاسم سلاطنية و حسان الجيلاني، المناهج الأساسية في العلوم الإجتماعية، دار الفجر للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص 101،102.

- كذلك يستهدف المنهج المقارن البحث عن القواعد و الإنتظامات، أي السعي للكشف عن القاعدة أو النظام الذي يتحكم في مسار الظاهرة أو الظواهر المتشابهة، أي البحث عن القواعد العامة التي يمكن أن تسري على الظواهر المتشابهة في مواقع أخرى مختلفة[1].

أشكال المنهج المقارن :

للمنهج المقارن شكلان هما:

- **المقارنة الكيفية:** و تشمل عملية المقارنة الكيفية شكلين أساسيين هما:

✓ جمع المعلومات حول مواضيع الدراسة عن كثب و التعرف على صفاتها وأوصافها و من ثم المقارنة بينها على النحو المطلوب من تلك الدراسة و ذلك يتطلب التعرف على الظاهرة على أرض الواقع و مراقبة تطورها و العوامل المؤثرة و قد يتطلب ذلك من الباحث القيام برحلات إلى المجتمع المراد المقارنة به.

✓ يكتفي فيه الباحث بجمع الأخبار عن طريق الكتب و المقالات حول الظاهرة المدروسة و القيام بالتعليق على تلك الأخبار و مناقشتها اعتمادا على مخزون علمي لديه حول الظاهرة المدروسة (غالبا ما تستخدم في نقد نظريات تاريخية سابقة نتيجة ظهور معلومات جديدة نتيجة الأبحاث).

---

1 بلقاسم سلاطنية و حسان الجيلاني، المناهج الأساسية في العلوم الإجتماعية، دار الفجر للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص 102،103.

- **المقارنة الكمية:**تقوم المقارنة الكمية على حصر حالات الظاهرة بعدد أو بكم معين و هنا برز أهمية الإحصاء و دوره في ضبط ذلك الحصر بدقة و وضوح ويشكل التعداد السكاني و الإحصاءات الحيوية أهم مصادر البيانات الكمية في الدراسة المقارنة[1].

تطبيق المنهج المقارن في العلوم القانونية:

يستخدم المنهج المقارن استخداما واسعا في الدراسات القانونية و الاجتماعية، كمقارنة الظاهرة الاجتماعية في عدة مجتمعات، أو مقارنتها في بعض المجالات الاقتصادية و السياسية والقانونية. هذا و يتيح استخدام المنهج المقارن، التعمق و الدقة في الدراسة، و التحكم في موضوع البحث و التعمق في جانب من جوانبه، فعلى سبيل المثال يمكن أن ندرس جانبا واحدا من جوانب القانون الدستوري مثلا: الرقابة على دستورية القوانين مقارنة بين فرنسا و لبنان.

و عملية المقارنة قديمة قدم الفكر الإنساني فتطور علم السياسة مثلا مدين إلى حد بعيد للمنهج المقارن، حيث استخدمه اليونان الذين مثلت لديهم الدول اليونانية (المدن اليونانية) مجالا لدراسة أنظمتها السياسية عن طريق المقارنة، و قد قام أرسطو بمقارنة 158 دستورا من دساتير هذه المدن، و يعتبر ذلك ثورة منهجية في علم السياسة، كما استخدم كل من أرسطو و أفلاطون المقارنة كوسيلة للحوار في المناقشة، بقصد قبول أو رفض القضايا أو الأفكار المطروحة للنقاش[2].

---

1 محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، صنعاء، الطبعة الثالثة، 2015، ص 78.

2 صالح طليس، مرجع سابق، ص 39،40.

أما على الصعيد القانوني، فلو عدنا على سبيل المثال إلى قانون حمورابي، سنلاحظ على الرغم من أنه لا يبدو أنه قد استخدم المنهج المقارن، لكنه توصل إلى هذا القانون استنادا إلى عادات و أعراف و حقائق كانت سائدة، أي أنه بعد المقارنة بين العادات و النظم السياسية والاقتصادية توصل حمورابي إلى القانون المذكور.

و لقد عرف القانون المقارن تطورا معتبرا في القرن 19 بتأسيس جمعية التشريع المقارن بباريس سنة 1869، حيث تهتم دراسة القانون المقارن بمقارنة قوانين بلدان مختلفة لأجل معرفة أجه الشبه، و أوجه الاختلاف بين هاته القوانين، كما يعمل على تفسير مختلف فروع القانون. و قد احتل المنهج المقارن أهمية خاصة في مجال الدراسات القانونية، و بناء على ذلك فقد ظهر القانون المقارن كميدان من ميادين البحث و الدراسة، و كعلم قائم بذاته، و أصبح موضوعا من موضوعات الدراسات القانونية، و يرتبط باستخدام هذا المنهج في دراسة و تفسير مختلف فروع القانون[1].

المنهج الاستقرائي : هو عبارة عن استدلال تصاعدي ينطلق فيه الباحث من الجزء إلى الكل ومن الخاص إلى العام حيث يقوم استقراء على حركة العقل للقيام بعمليات هدفها التوصل إلى قاعدة كلية تحكم الفرعيات التي تم إدراكها (هو عكس الاستدلال).

المحور الرابع: منهجية التعليق والتحليل

سوف نقدم من خلال هذا المحور منهجية التعليق على النصوص القانونية، منهجية التعليق على الأحكام والقرارات، تقديم الاستشارات القانونية، منهجية صياغة مذكرة استخلاصية .

1صالح طليس، مرجع سابق، ص 40،41.

أولا: منهجية التعليق على النصوص القانونية

إن التعليق على النصوص يندرج ضمن التطبيق و ذلك بإسقاط الفكر على الواقع، أو مقاربة الواقع بالفكر العلمي و بطريقة منهجية عقلية صارمة للتأكد من مدى تحقق القيم والمثل العليا للقانون عبر التطبيق اليومي للمنظومة القانونية الفكرية و الاجتماعية بأبعادها المتنوعة.

إن منهجية التعليق على النصوص طريقة حديثة لتدريب الطلاب على إختبار مدى استيعابهم للمناهج الدراسية و ما تتضمنه من أفكار و قواعد و نظريات و قوانين علمية ثم مساعدتهم على تحقيق أعلى درجات التفكير العلمي و المقدرة على تطبيق الفكر على الواقع بالوصف، التحليل، المقارنة ثم الاستنتاج بتطبيق المنهج العلمي، فالتعليق على النصوص موقف فكري و سلوك منهجي في الحياة و مقاربة الواقع بالنقد و التطوير و تحقيق التنمية الفكرية بانعكاساتها على الواقع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و القدرة على ذلك بالتحكم في استعمال مختلف البدائل الفكرية و السلوكية، لذا سنعمد من خلال هذا المحور إلى بيان مفهوم منهجية التعليق على النصوص القانونية ، و من ثم مراحل منهجية التعليق على النصوص القانونية .

01: مفهوم منهجية التعليق على النصوص القانونية:

أ)- تعريف النص: يقصد بعبارة النص صيغته المكونة من مفرداته و جملته و المراد بما يفهم من عبارة النص المعنى الذي يتبادر فهمه من صيغته و يكون هو المقصود من سياقه[1].

---

1 عواد حسين ياسين العبيدي، تفسير النصوص القانونية بإتباع الحكمة التشريعية من النصوص، المركز العربي، مصر، الطبعة الأولى، 2019، ص 30.

أما المقصود بالنص القانوني محل التعليق؛ فإنه يتخذ مفهوما ضيقا و قد يتخذ مفهوما واسعا، فأما المفهوم الضيق فهو الذي يعتبر أن النص القانوني يقتصر على ثلاث و هي: الأول؛ القاعدة القانونية مهما كانت درجتها سواء كانت إحدى مواد الدستور (التشريع الأساس)، أو إحدى مواد المعاهدات الدولية خاصة تلك التي تمت المصادقة عليها، أو كانت تشريعا عضويا أو عاديا أو غيرها من درجات التشريع. و الثاني؛ الحكم أو القرار القضائي أيا كانت درجة التقاضي التي صدر عنها. و الثالث؛ الاستثارة القانونية و هي سؤال عن وقائع شخص يريد معرفة حكم القانون فيها.

أما الاتجاه الواسع فيضيف للنص القانوني- فظلا عن ما ذكر أعلاه – النص المقتبس من كتاب قانوني، و كذا منهجية إعداد تقرير (كتقارير نهاية التربص مثلا)...و غيرها[1].

ب)- تعريف التعليق على النص:

لاشك بأن أول ما يساور الحقوقي أي حقوقي من تساؤلات يواجه للمرة الأولى نص من النصوص القانونية، تدور حول تحديد الفرق بين كلمة "تحليل" النص، و كلمة "تعليق" على النص. فالحقيقة أن هذه التسمية المزدوجة، تعكس في نفس الوقت، بشكل سطحي، نوع من العادات اللغوية التي تأخذ طابعا من التقاليد اللغوية التي تمارس في المدارس و الجامعات، وبشكل أعمق و أدق، نوع من التنقل بين قطبين أساسيين للانعكاسات الفكرية، التي يمكن أن تدع مكانا لما يسمى بدراسة " النص ".

فتعريف **التحليل** هو " دراسة مفصلة لشيء معين حتى يمكن استيعابه "، أما **التعليق** فهو " فحص انتقادي لمضمون و شكل النص ".

---

1 ميلود بن حوحو، مرجع سابق، ص 15.

في ضوء هذين التعريفين يمكننا الاستنتاج، بأن: " دراسة النص ما هي إلا عملية تحليل و تعليق على هذا النص ". و بالتالي يمكننا القول، بأن عملية التعليق على النص لا يمكن أن تبلغ قمتها و الغاية المرجوة منها، و هي الانعكاس الفكري الطليق للمعلق، إلا بالتحليل الدقيق و الهادف لهذا النص، الذي يجب تشريحه إلى الجزيئات الأساسية التي يتألف منها، من أجل استيعابها كليا، و بالتالي استيعاب الصورة التي يراد التعبير عنها في هذا النص.

02: مراحل منهجية التعليق على النصوص القانونية:

المعالجة الحقيقية للنصوص القانونية تتم وفق منهجية دقيقة تلعب دورا في تنظيم عمل الطالب و تنسيقه، و هذه المنهجية تتطلب مرحلتين:

2-1)- المرحلة التحضيرية:

في هذه المرحلة يقوم الطالب بمناقشة بالتحليل الشكلي للنص ثم التحليل الموضوعي له، ممل يفيد الطالب على فهم النص و التحضير لمناقشته.

أ)- التحليل الشكلي:

و يقتضي دراسة النص من حيث شكله فقط، فبعد قراءة أولية له يستخرج العناصر التالية:

- **طبيعة النص:**

أول ما يظهره شكل النص هو طبيعته، حيث يتبين للطالب ما إذا كان النص هو مادة قانونية أو فقرة من مرجع فقيه، و يقوم الطالب هنا بتحديد طبيعة النص إذا كان تشريعيا أو فقهيا.

- **المصدر الشكلي:**

في هذه المرحلة يتعين على الباحث أو الطالب بيان مكانة النص القانوني في الهرم التدرجي للتشريع؛ فيما إذا كان نصا من الدستور، أو معاهدة دولية مصادق عليها من طرف الجزائر أم لا، أو نصا من قانون عضوي أو قانون عادي، أو نصا من مرسوم رئاسي أو تنفيذي ... إلخ، يقصد به تحديد موقع النص من المرجع الذي أخد منه، بحيث يذكر المصدر الشكلي بطريقة منتظمة و مرتبة، كما ينبغي أيضا بيان تاريخ صدور النص، و تاريخ سريانه، و ما لحقه من تعديلات، و إن كان للنص ظروف استثنائية كانت سببا في صدوره كالقوانين التي تصدر لمواجهة ظرف معين وجب الإشارة إليها، إلى جانب بيان المعلومات التالية[1]:

إذا كان النص تشريعيا: تحديد موقع النص من التقنين مثلا: المادة ... الواردة في القسم... تحت عنوان... من الفصل ... تحت عنوان ...من الكتاب تحت عنوان... من القانون...

إذا كان النص فقهيا: و ذلك ببيان العناصر التالية: إسم و لقب المؤلف، عنوان المرجع، دار النشر، بلد النشر، الطبعة، السنة، الصفحة.

- **البحث في بنية النص:**

يتم البحث في بنية النص من الناحية الطوبوغرافية و الناحية اللغوية، و مع ما تتطلبه هذه الأخيرة من ضرورة تحديد و شرح أهم المصطلحات القانونية المستخدمة:

---

1 ميلود بن حوحو، منهجية تحليل النصوص القانونية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية الاقتصادية، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2021، ص 69.

✓ **البنية الطوبوغرافية للنص:**

تشمل طول النص و قصره و عدد الفقرات التي تضمنها، و تحديدها مبتدئها و منتهها بدقة؛ لأن النص قانونيا كان أو فقهيا غير مقيد بحدود معينة فيمكن أن يكون طويلا أو قصيرا، يتكون من مادة قانونية واحدة عدة مواد قانونية كاملة تنتمي لتقنين واحد أو تقنيات مختلفة أو حتى جزء من مادة قانونية أو أنه يتكون من فقرة واحدة أو عدة فقرات كاملة أو جزء من فقرة...و هكذا.

✓ **البنية اللغوية (البناء اللغوي و النحوي للنص):**

يركز الباحث القائم بالتعليق على كيفية صياغة النص، و الألفاظ المستخدمة و دلالاتها اللغوية و الاصطلاحية، و مدى ملاءمتها للسياق و انسجامها معه من ناحية قواعد اللغة و اللغة الفنية القانونية، و أيضا التركيز على الأسلوب المستخدم و مدى دقته و رصانته و انسجامه مع متطلبات و خصوصيات اللغة الفنية القانونية؛ و ذلك من خلال تحديد أهم المصطلحات القانونية التي تضمنها النص و تخدم عملية تحليله و محاولة سرحها كما سنشير، مع الحرص على كشف أي خلل أو عيب أو خلط في الصياغة اللغوية للنص قد يؤثر في مدلوله[1].

- **المصدر المادي:**

و يقصد به وضعه أي إن كان نصا تشريعيا أو أصل المبادئ التي يعتمد عليها إن كان نصا فقهيا فيبحث الطالب بمن تأثر المشرع.

---

1 عبد المنعم نعيي، مرجع سابق، ص 197، 198.

فالنص الذي يمكن التعليق عليه هو كل نص يتضمن قاعدة قانونية أو مجموعة من القواعد القانونية المحددة، سواء صدر النص بموجب قانون أو مرسوم، أو قرار، و يجب ذكر مصدر النص و رتبته في سلم القواعد القانونية، و تاريخ إصداره.

- **غايات النص (فائدة النص)**

لا يصدر عادة نص قانوني دون أن يكون هناك غاية منه أو فائدة يسعى المشرع لتحقيقها، و الأسباب الموجبة للقانون تبين عادة الغاية من وضعه، و بالتالي فإن المشرع عندما يسن قانونا ما، تكون لديه قناعة بأن القواعد القانونية التي يتضمنها هي حلول لمساءل قانونية مثارة في الحياة اليومية.

و مهما كان النص القانوني نصا جديدا أو تعديلا لنص قديم ، ففي كل الأحوال يتوجب علينا أثناء التحليل أن نبين الفائدة التي تكمن وراء إصدار هذا النص القانوني، و بعد التعرف إلى هوية النص و موضوعه يمكن الانتقال إلى تحليل مضمونه[1].

ب)- تحليل مضمون النص القانوني:

فالمقصود من ذلك هو التوصل إلى معرفة روح النص نفسه أي ما يرمي النص إلى تحقيقه فيكون ذلك هو التوصل إلى معرفة كيفية إبراز القاعدة القانونية من ثنايا النص نفسه والتي يمكن استنباطها من المواد المختلفة التي يتألف منها النص. موضوع الدراسة . وهكذا فإن التحليل الموضعي يقتضي تتبع العناصر التالية بالترتيب.

---

1 صالح طليس، مرجع سابق، ص 290.

- **شرح المصطلحات:**

إن الفهم الصحيح للمصطلحات القانونية الأساسية المستعملة التي تحتمل معان مختلفة (كمصطلح الفضول بين مدلوله اللغوي الاجتماعي و مدلوله القانوني)، أو التي لا مضمون ثابت لها في النص كأن تتغير بتغير الزمان و المكان (كمصطلح النظام العام و الآداب العامة)، يؤدي بالضرورة إلى التحديد الصحيح لموضوع المسألة (المسائل) القانونية محل التحليل و الإجابة على ما تثيره من إشكاليات؛ و لهذا فالمتعين في حق الطالب القائم بالتحليل تحديد أهم المصطلحات القانونية التي تضمنها النص تحديدا كميا إحصائيا، مع الحرص على شرحها بإيجاز: للحكم على مدى ملاءمتها للسياق الموضوعي للنص و مدى انسجامها معه، و كذلك مدى دلالاتها اللغوية؛ لأن اللغة القانونية لغة فنية متخصصة، و كذلك تقييم الأسلوب المستخدم الذي ينبغي أن يكون أسلوبا قانونيا رصينا و دقيقا و مركزا[1].

- **استخراج الفكرة العامة:**

يقصد بالفكرة العامة أو الفكرة الإجمالية: المعنى الإجمالي للنص، و يسهل استخراجها بعد قراءة متأنية للنص و فهمه فهما جيدا؛ بحيث يتبين للباحث موضوع المسألة (المساءل) القانونية التي يتعلق بها، و يفيد استخراج الفكرة العامة من النص في تحديد إطاره العام، و حدود المسألة (المساءل) المراد مناقشتها حتى لا يخرج الباحث عن الموضوع.

---

11 عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 198.

- **استخراج الأفكار الرئيسية:**

هي الأفكار الجوهرية أو الأساسية لاستخراج الأفكار الرئيسية من النص ينبغي قراءته قراءة متأنية و محاولة تلخيصه و لتسهيل ذلك على الباحث يقوم بتقسيم النص إلى فقرات تقسيما منطقيا يكون منطقيا مبدئيا على عدد الفقرات حسب الفكرة و ليس حسب المظهر؛ بحيث تتعلق كل فقرة بفكرة واحدة أو بعدد من الأفكار المتقاربة بينها، يسجلها الباحث و يجمع بينها إن أمكن، لتحديد أهمها و إحصاء الأفكار الرئيسية فيه في التحضير لوضع خطة ملائمة[1].

2-2/- المرحلة التحريرية:

في هذه المرحلة يضع الطالب خطة مناسبة لمناقشة المسألة القانونية المعروضة من خلال النص و تتضمن:

أ)- الخطة:

يقوم الطالب بوضع خطة (ولو مبدئية) وجود تصور عام للموضوع و الإحاطة بمجموعة الأفكار الرئيسية المتعلقة بهذا الموضوع و ذلك استنادا إلى على القراءة الأولية للمعلومات المحصلة، و التي ساعدت في استعراض الإشكالية أو الفكرة المحورية للنص، و ذلك بترتيب الأفكار الأساسية ترتيبا منطقيا، و تحقيق التوازن بين مختلف تقسيمات البحث، و يعد ذلك دليلا على قدرة الباحث على التحليل و عدم الخروج على النص، و يشترط في الخطة أن تكون:

---

1 عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 199، 200.

شاملة لكافة الأفكار، أن تكون الخطة متوازنة، أن تكون مطابقة للنص، و أن لا تحتوي على عناوين و أفكار متكررة، و أن تكون الأفكار متسلسلة و مرتبة ترتيبا منطقيا.

لكن لا يشترط إتباع تقسيم معين لأن ذلك مرده الأفكار الرئيسية التي يتضمنها الموضوع، و أيضا بالنسبة للتقسيمات الفرعية، و لكن ينبغي دائما الالتزام بالتواصل المنهجي للتقسيم، و يتحقق ذلك من خلال عنونة كل قسم من أقسام البحث، و من هنا تأتي أهمية العناوين الجزئية و ارتباطها بالإشكالية أو الفكرة المحورية للموضوع باعتبارها العنوان الرئيسي للبحث و مدخل لمعالجة موضوع البحث[1].

إذ يجب أن يكون العنوان الرئيسي دالا على مشتملات الجزء الذي يتسمى به و هذا يفضي بالضرورة إلى أن يصبح العنوان الرئيسي الجزء الأكثر عمومية من عناوين فرعية، فتتواصل عناوين خطة البحث من العمومية إلى الخصوصية.

و هكذا يجب أن تكون هناك صلة عضوية بين العناوين الفرعية للجزء الواحد، و بينها جميعا و بين العنوان الرئيسي للجزء الذي يجمع بينها من جهة، و بين عناوين الأجزاء و العنوان العام للبحث من جهة أخرى، و بهذا يتوصل الباحث إلى وضع خطة أولية و التي تمثل التقسيم الأساسي للبحث ثم الانتقال إلى المرحلة التالية[2].

---

1 ميلود بن حوحو، منهجية تحليل النصوص القانونية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية الاقتصادية، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2021، ص 71، 72.

2ميلود بن حوحو، مرجع سابق، ص 72، 73.

ب)- المناقشة:

تتم مناقشة المسألة القانونية بتحرير ما جاء في عناوين الخطة بدءا بالمقدمة و مرورا بصلب الموضوع ثم منتهيا بخاتمة.

- **مقدمة:**

يبدأ الطالب في المقدمة بعرض المسألة القانونية المراد مناقشتها بصورة مقتضية ووجيزة، ومن أهم العناصر التي يجب أن تتضمنها المقدمة الإطار العام الذي يندرج فيه النص القانوني ثم ذكر طبيعة النص القانوني ومصدره وتاريخية والنصوص المشابهة له ثم إثارة الإشكالية التي يتمحور حولها هذا النص وأخيرا الإعلان عن التقسيم المراد اعتمادها للإجابة عن هذه الإشكالية.

- **صلب الموضوع (المتن)**

يجب على الطالب لمناقشة موضوع النص أن يكون ملما بالجانب النظري الكافي، أو المعلومات الضرورية لمناقشة موضوع النص، كما يجب عليه أن يتجنب إعادة كتابة ما جاء في النص، بل عليه أن يشرح أفكار النص و ينتقدها و يبدي رأيه مع التبرير، كما يجب عليه أن يتطرق إلى مدى ملائمة القواعد التي يتضمنها النص مع الظرف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية المصاحبة لصدور النص.

- **الخاتمة:**

يقوم الطالب بتلخيص موضوع المسألة القانونية في فقرة وجيزة يليها عرض النتائج التي توصل إليها و موقفه من رأي المشرع مع عرض البديل إن كان له موقف مخالف.

و على ضوء ما تقدم يمكن القول أن المنهجية المتبعة في البحوث القانونية في التعليق على النصوص، هي المنهجية الاستدلالية التي تجمع التحليل و الاستنباط و الاستقراء و المقارنة و التركيب و التجريب العقلي و المادي و الطريقة الجدلية في المناقشة و البحث، فهذه كثيرا ما نجدها مجتمعة في أي بحث أو تعليق مهما كانت طبيعة النص، و قد تحتاج لتكملة كل ذلك بالاستعانة بمناهج بحث ميدانية كالإحصاء و المعاينة و المسح و الوصف أو بمناهج تجريبية كالعلم الجنائي التجريبي، و هي كلها تدخل ضمن خطوات المنهجية العلمية[1].

ثانيا: منهجية التعليق على الأحكام و القرارات القضائية

يتطلب التعليق على الحكم أو القرار القضائي منهجية معينة، و التي تستعمل عادة في دراسة النص، و قبل ذكر هذه المراحل يجب الإشارة من البداية أن إتقان التعليق على الأحكام و القرارات القضائية يفترض في الطالب أو الباحث الإلمام الجيد بالمعارف النظرية، المتعلقة بموضوع التعليق، بل و أن يكون على معرفة واسعة بفرع القانون المعني، إضافة إلى ذلك استيعاب فن التعليق الذي يعطي للباحث سماحة تقييم الحكم أو القرار الصادر عن الجهة القضائية.

---

1 أكلي تومي، مرجع سابق، ص 230.

كما لا يخفى أن التعليق على الأحكام و القرارات القضائية يعتبر عملا فقهيا في المقام الأول، و يأتي التدريب عليها تطبيقيا بالنسبة للطلاب كاختيار لمدى استيعاب الطلاب في اكتساب للمعرفة القانونية، و ضمان الاستيعاب و تكوين المعرفة القانونية بصفة عامة[1].

لذا سنعمد من خلال هذا المحور إلى بيان مفهوم التعليق على الأحكام و القرارات القضائية و مراحل التعليق على الأحكام و القرارات القضائية .

01: مراحل التعليق على الأحكام و القرارات القضائية

-1-1)- المرحلة التحضيرية

أ)- الأطراف

ب)- الوقائع

ج)- الإجراءات

و هي الإجراءات التي اتخذت في النزاع كالطلبات، التبليغات، التظلمات الإدارية، الإنذارات القضائية، صدور أحكام معينة استئنافها، الطعن أمام المحكمة العليا، و طبيعة قرار المحكمة العليا.

يسمى رافع الدعوى أمام المحكمة بالمدعي، أما الشخص الذي ترفع الدعوى ضده فيسمى المدعى عليه، أما على مستوى المجلس فيسمى الذي يبادر للإستئناف، فيسمى بالمستأنف أما الطرف الأخر فيسمى بالمستأنف ضده، و في المحكمة العليا، يسمى الطرف

1إدريس فاضلي، الوجيز في المنهجية و البحث العلمي، مرجع سابق، ص 257.

الذي يبادر بالطعن بالطاعن أما الطرف الأخر فيسمى بالمطعون ضده، و القرار المطعون فيه يسمى القرار المطعون ضده أو فيه[1].

د)- الإدعاءات

لاشك أن رافع الدعوى و هو يقصد القضاء يعرض مجموعة حجج و إدعاءات من خلال دعواه يريد إقناع هيئة الحكم بها. و لاشك أيضا أن خصمه سيعرض مجموعة إدعاءات أو حجج أخرى يحاول من خلالها دحض حجج رافع الدعوى.

و الإدعاءات هي مزاعم و طلبات أطرف النزاع التي استندوا عليها للمطالبة بحقوقهم. يجب أن تكون الإدعاءات مرتبة، مع شرح الأسانيد القانونية، أي ذكر النص القانوني الذي اعتمدوا عليه، و لا يجوز الاكتفاء بذكر "سوء تطبيق القانون"، أو "مخالفة القانون".

فالبناء كله يعتمد على الإدعاءات، و ذلك بهدف تكييفها و تحديد الأحكام القانونية التي تطبق عليها، أي أن الأحكام و القرارات لابد أن تستند إلى إدعاءات الخصوم. و الإدعاءات يمكن التعرف عليها من خلال عبارات "عن الوجه الأول"، أو استنباطها من عبارات "حيث يؤخذ على القرار"، "حيث يعاب على القرار"، "حيث ينعى على القرار".

و ينبغي عرض هذه الحجج من خلال ما ورد في القرار محل التعليق دون زيادة أو نقصان أو تصرف أو إبداء رأي. و هذه مرحلة مهمة. فبعد أن عرض المعلق الوقائع لاشك و هو يعرض الحجج التي يتمسك بها كل خصم سيساعده على الميل لقوة حجة مطروحة أخرى[2].

---

1 تومي أكلي، قواعد المنهج العلمي و تطبيقاتها في العلوم القانونية، درا الخلدونية، الجزائر، 2017، ص239.

2 جبيري ياسين، مرجع سابق، ص 236، 237.

هـ)- المشكل القانوني

هو التساؤل الذي يتبادر إلى ذهن القاضي عند فصله في النزاع و بعد استماعه إلى إدعاءات الخصوم، و بحكم تضارب هذه الإدعاءات يتكون لدى القاضي صورة المشكل القانوني،فيقوم بحله في أخر حيثيات الحكم أو القرار القضائي الذي يصدره و ينطق به في صورة حل قضائي للمشكل المطروح، و قبل وضعه لمنطوق الحكم، و هذا أيضا مما يساعد الباحث على استخراج المشكل القانوني من الإدعاءات، و كذلك من الحل القانوني الذي يتوصل إليه القاضي، و على الباحث أن يراعي في إستنباط المشكل القانوني الذي يستهدفه بالإجابة و الحل ما يلي:

- طرح المشكل القانوني في شكل تساؤل أو مجموعة تساؤلات.
- طرح المشكل القانوني بصيغة قانونية.
- طرح المشكل القانوني بدقة مع تفادي الطرح العام.
- طرح المشكل القانوني طرحا تطبيقيا.
- أن لا يستشكل مالا مشكلة فيه: أي لا يفترض مشكلة لا وجود لها أو غير مطروحة أصلا[1].

و)- الحل القانوني

و هو الحل الذي توصل إليه القاضي في أي درجة من درجات التقاطي، ففي المحكمة العليا يكون الحل في اتجاه ضمان تطبيق القانون من طرف قاضي الموضوع، فإذا كان قاضي

---

1 عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 210، 211.

الموضوع مصيبا في تطبيق القانون على المساءل و الوقائع التي استخلصها، صدر القرار بالتأييد، أما في حالة الخطأ فيصدر قرار المحكمة العليا بالنقض مع إحالة القضية إلى نفس الجهة للنظر فيها من جديد بتشكيلة أخرى، و قد تحيلها إلى جهة قضائية أو مجلس أخر[1].

1-2)- المرحلة التحريرية

أ)- وضع الخطة

وضع الخطة أو البناء التقني للتعليق، و تعتبر أساسية قبل الشروع في التحرير و الصياغة و تتميز بالدقة، و ضرورة الضبط و تحقيق التوازن في تعريف و تصنيف الأفكار و أن يكون البناء التقني متطابقا مع المحتوى المراد تقديمه، و هي عملية منهجية مقتضاها القيام بعمل عقلي و تطبيقي الهدف من دراسة عمل القاضي تقييمه في ميزان العقل و المنطق القانوني و الواقع.

و من المؤكد أن هذا البناء التقني للإجابة أو التعليق هو الذي يحدد طبيعة النتائج المتوصل إليها من الدراسة و التحليل و الملاحظة، لذلك على الطالب أن يقوم بعمل خطته من منظور معرفي و منهجي يختلف عن موقع القاضي، فيكون التعليق في جله دراسة تحليلية نقدية لعمل القاضي، و من ثم فإن البناء التقني يجب أن يجسد هذه النظرة بقوة و وضوح، ويظهر ذلك بتحقيق التوازن و التطابق بين الشكل و الموضوع أو بعبارة أخرى التطابق بين الخطة و المضمون[2].

---

1 تومي أكلي، قواعد المنهج العلمي و تطبيقاتها في العلوم القانونية، مرجع سابق، ص 241.

2 تومي أكلي، مناهج البحث و تفسير النصوص في العلوم القانونية، مرجع نفسه، ص 242.

ب)- مقدمة:

في خاتمة التعليق على حكم أو القرار القضائي يستعرض الباحث ما انتهى إليه من حل قانوني بشأن المسألة القانونية التي تضمنها الحكم أو القرار القضائي محل التعليق، مع استبعاد كل مسألة تضمنها الحكم أو القرار لا صلة لها بالمساءل القانونية المستهدفة بالتعليق، و من خلال ما طرحه الباحث من حل قانوني يقيم ما توصل إليه القاضي أو القضاة من الناحية القانونية إما بالإيجاب؛ أي بموافقته و تأييده، أو بالسلب أو المعارضة؛ أي بعدم موافقته، مع عرض البديل إن أمكن.

بل إن الباحث يقيم القاعدة القانونية أو النصوص القانونية التي طبقتها المحكمة، مع التنبيه إلى الإضافة التي قدمها الحكم القرار القضائي إلى العلم القانوني، و استخراج قيمة الحل الذي تضمنه الحكم أو القرار من الناحيتين الاجتماعية و الاقتصادية (المصالح التي يحميها القانون)[1].

ج)- العرض أو صلب الموضوع:

في صلب الموضوع يقوم المعلق في كل نقطة من نقاط الخطة "عنوان" بمناقشة جزء من المسألة القانونية المطلوب دراستها، مناقشة نظرية و تطبيقية مع إعطاء رأيه في الحل القانوني للنزاع، فالدراسة تكون موضوعية و شخصية:

- **الدراسة الموضوعية:**نشير في هذه الدراسة إلى:

1 عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 213.

✓ موقع هذا الحل بالنسبة للنصوص القانونية، هل استند إلى نص قانوني؟ هل هذا النص واضح أم غامض؟ كيف تم تفسيره؟ و وفق أي اتجاه؟

✓ موقع الحل بالنسبة للفقه، ما هي الآراء الفقهية بالنسبة لهذه المسألة، ما هو الرأي الذي اعتمده القرار.

✓ موقع هذا الحل بالنسبة للاجتهاد، هل يتوافق مع الاجتهاد السابق، أم يطوره أم أنه تحول بالنسبة له؟

و بالتالي يجب على المعلق الاستعانة بالمعلومات النظرية المتعلقة بالمسألة القانونية محل التعليق، ثم الرجوع في كل مرة إلى حيثيات الحكم أو القرار محل التعليق، ثم الرجوع في كل مرة إلى حيثيات الحكم أو القرار محل التعليق لتطبيق تلك المعلومات على القضية المطروحة[1].

- **الدراسة الشخصية:**

من خلال إعطاء حكم تقييمي للحل الذي جاء به القرار، و هل يرى المعلق بأن هناك حكم أفضل له نفس محاسن الحل المعطى، دون أن تكون له سيئاته، و نكون أمام احتمالين:

✓ **المعلق مع القرار محل التعليق:** فيتعين عليه أن يدافع عنه بإبراز قوته القانونية و تماسكه و تأسيسه و قوة حيثياته، و نصوصه القانونية أو الاجتهادات القضائية المعتمد عليها. و كأننا أمام عملية تسبيب ثانية: الأولى قام بها الهيئة المصدرة للقرار، و الثانية يقوم بها المعلق ذاته ليقنع القارئ أنه تفاعل إيجابا مع القرار القضائي محل التعليق.

1ياسين جبيري، مرجع سابق، ص 248.

أما إذا تعلق الأمر باجتهاد جديد أو مستقر عليه وجب على المعلق التركيز على هذا الحل و إبراز مختلف جوانبه الإيجابية محاولة منه لإقناع الأخر به.

✓ **المعلق لا يؤيد الحل الوارد في القرار القضائي:** إذا كان للمعلق رأي أخر تعين عليه تبيان جوانبه المعيبة أو السلبية و نتائجه على الصعيد القانوني و مدى ابتعاده عن روح التشريع و مبادئ العدالة. و هذه مهمة في غاية من الصعوبة و تتطلب تدقيقا في كل جزئيات القرار. و هو ما يستوجب توظيف المصطلحات القانونية، و اعتماد الجمل القصيرة، و عدم الخوض في تفاصيل أو تحاليل فقهية أو محاولة استعراض أراء لمدارس و نظريات[1].

02/ منهجية التعليق على حكم أو قرار قضائي

لا شك أن التعليق على القرارات والأحكام القضائية يمثل أحد أهم الوسائل التصرف على ما تحويه من مفاهيم قانونية وتطبيقات واقعية تساهم حتما على حلّ المسائل التي تعرض على القضاء ويفصل فيها بحلول مختلفة .

كما أن اكتشاف الصيغ المتبعة نتيجة في حل ما يعرض من نقاط قانونية يقتضي قراءة تلك الاحكام والقرارات يتمعن وتفكير ولتنمية القدرات، وهو ما ما من شأنه أن

ينمي لدى المعلّق تقديم رأي قانوني مقنع معللٌ منطقيا وقانونيا، وهذا لإيجاد وتقيم الحلول القانونية المناسبة .

---

1 ياسين جبيري، مرجع سابق، ص 249.

إن إتقان التعّليق على الأحكام والقرارات يقتضي م المعلّق أن يكون ملما بالمعارف النظرية وخاصة تلك المتعلقة بموضوع التعليق، كما يرجى منه معرفة جيدة بالمنهجية القانونية ، التي تسمح له بتقييم تلك القرارات والأحكام .

1-2 مفهوم التعليق على حكم أو قرار قضائي :

يقصد بالتعليق على حكم أو قرار قضائي كل تحليل لمسألة قانونية من خلال صدور حكم أو قرار من جهة قضائية بشأن نزاع حول مسألة ما، فهو إذن ، دراسة نظرية و تطبيقية في آن واحد لمسألة قانونية معينة، إذ أن الحكم أو قرار القضائي هو عبارة عن بناء منطقي ، يتمثل جوهر عمل القاضي فيه، بإجراء قياس منطقي بين مقدمتين ، مضمون القاعدة القانونية التي تحكم موضوع النزاع من جهة، وبين عناصره الواقعية، من جهة أخرى ، حيث يتوصل في الأخير إل حل يتمثل في منطوق الحكم، وذلك عندما يتوفر لديه الرابط الكامل بين مقدمتين ، أي إنطباق القاعدة القانونية على الوقائع المعروضة.

فليس المطلوب من المعلّق العمل على إيجاد حلٌ المشكل القانوني باعتبار أن القضاء قد بث فيه ، ولكن ما يرجى منه هو عمل تقييم لذلك الحلٌ في ضوء المبادئ والمعلومات القانونية المكتسبة لديه، مما يسمح بتحديد موقع ذلك الحلّم المبادئ القانونية المقررة أو المعتمدة تشريعا ، فقها واجتهادا .

وما تجدر الإشارة إليه هنا، هو تجنب الغوص في بحث نظري لموضوع الحكم أو القرار بل يجب التركيز على عملية التعليق التي سوف تتناول مسألة قانونية معينة، فالتعليق الصحيح هو الذي يركز في المعلّق على وقائع الدعوى ، والمسألة القانونية التي تثيرها تلك

الوقائع ،والحل القانوني الذي أعطته المحكمة لهذه المسألة، ثم استخدام المعلّق ما لديه من معارف علمية لتقييم الحكم أو القرار والبحث في أبعاده .

و بالإضافة إل المعارف العلمية الخاصة التي يملكها المعلق وجب عليه أيضا أن يكون قادرا على الإلمام بالنصوص القانونية أو القواعد التي تحكم النزاع ، وأيضا ملما بالفقه القانوني التي يتعرض للمسائلة قديما وحديثا ، وكذا الاجتهاد القضائي عبر تطور التاريخي له ، ومن ثم بيان انعكاسات ذلك الحلّ من الوجهة القانونية .

2-2 أجزاء الحكم أو القرار القضائي :

الحكم أو القرار هو ما تصدره الجهة القضائية في خصومة وفقا للقواعد المقررة قانونا في نهايتها أثناء سريانها ، وسواء صدر في موضوع الخصومة أو في مسألة إجرائية ، يعتبر الحكم أو القرار القضائي النهاية الطبيعية التي تحتم بها الخصومة القضائية ويمكن تجزئته إلى أربعة أجزاء رئيسية هي كالتالي :

أ : الديباجة

ويتصدرها (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – باسم الشعب الجزائري) ويذكر فيها الجهة القضائية التي أصدرت الحكم أو القرار وتاريخ صدوره وموضوعه .

وتتضمن كذلك أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وكاتب الضبط ، وممثل النيابة العامة إن اقتضى الأمر، وكذا أسماء الخصوم ألقابهم وصفاتهم ومحل إقامتهم وأسماء وكلائهم.

ب : الوقائع

يشتمل هذا الجزء على عرض موجز لوقائع الدعوى ، بالإضافة إلى الأدلة الواقعية و الأسانيد و الحجج القانونية و ذلك تبعا لما جاء به الخصوم دون تعديل أو تحريف ، كما يتضمن بيان عن المسائل المعروضة للفصل فيها .

يحوي هذا أيضا مختلف الإجراءات أيضا مختلف الاجراءات والمراحل التي نمرت بها القضية، وخلاصة ما انتهت إليه من غير أن يبين القضاة موقفهم .

ج : المناقشة وأسباب الحكم أو القرار

يحوي هذا القسم الأسباب في الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يبني القضاة على أساسها حكمهم أو قراراتهم وتسمى أيضا بالحيثيات ، ويظهر في هذا القسم دور القضاة ، حيث يناقشون هنا طلبات ودفوع الخصوم ، متجهين إلى أحد أطراف الدعوى ، وفي هذا القسم أيضا نجد الحل القانوني الذي تبناه القضاة فصلا في النزاع.

د: المنطوق

تتمثل في الموقف الفاضل في الدعوى ن ويأتي عادة بعد عبارة لهذه الأسباب ، مثل " قرار المجلس القضائي إبطال الحكم الأول والفصل من جديد في الحكم على المستأنف عليها ..." "" قررت المحكمة رفض الدعوى لعدم التأسيس وإلزام المدعي بالمصاريف القضائية " ، قررت المحكمة العليا قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا " .

3-2 مراحل التعليق على حكم أو قرار قضائي :

إن أول ما يتطلبه التعليق هو قراءة الحكم أو القرار بكامله عدة مرات ، مع ضرورة التركيز على الوقائع المؤثرة ، دون تجاهل الوقائع الأخرى التي قد يجد فيها المعلق أيضا ما من شأنه أن يؤثر على الحل الذي وضعته المحكمة سلبا أو إيجابا ، فيجب دراسة وفهم كل كلمة وردت في الحكم أو القرار، لأنه من الصعب التعليق على نص غير مفهوم أو غامض في بعض أجزائه ، فمهمة المعلّق تكمن إذن في معالجة العناصر والجهات المختلفة للحكم أو القرار محلّ التعليق في الشكل والموضوع ووفق منهجية مرسومة مسبقا ، يمكن إجمالها في مرحلتين أساسيتين هما :

أ- المرحلة التحضيرية

هي عبارة عن عمل وصفي ، من قبل المعلق ، فعليهأن يتحلى بالدقة على اعتبار أن تحليلاته اللاحقة سوف تبنى على ما استخلصه في هذه المرحلة ، حيث يستخرج منها بعض العناصر الرئيسية بقصد إبراز جوهر عمل القاضي الذي بنا عليه حكمه أو قراره وتتمثل هذه العناصر أساسا في :

أ1 -الوقائع: يستحسن البدء بتعريف أطراف النزاع لأن ذلك سيساعد على معرفة جهة الاختصاص ، ثم بعد ذلك تحديد موضوع النزاع كأن يكون متعلق بنفقة ، أو تعويض عن ضرر ، أو تنفيذ عقد ، بعدما يتم ذكر الوقائع التي يقصد بها كل الاحداث التي أدت إلى نشوء النزاع سواء كانت تصرفا قانونيا كإبرام عقد إيجار ، أو واقعة مادية كالضرب ، وهي تختلف من قضية إلى أخرى تشرط هما مراعاة ما يلي :

ألا يستخرج المعلق إلا الوقائع التي تهم في حلّ النزاع فمثلا إذا أقر زيد سكنا لعمر ، وتعدى أولاد هذا الاخير على المؤجر بالضرب ، ونشب فيما بعد نزاع بينهما حول مسؤولية عمر في الاخلال ببنود عقد الايجار ، وصدر حكم أو قرار قضائي يعالج المسؤولية العقابية جراء إخلاله بالتزامه التعاقدي إتجاه زيد ، فيجب على المعلّق أن لا يتطرق إلى حادثة الضرب وإثارة المسؤولية التقصيرية إذا لم تطرح في نزاع محال التعليق .

- ويجب أن لا يفهم هنا تجاهل بعض الوقائع أو عدم قراءتها ، بل بالعكس قد يعثر المعلق أثناء القراءة المتأتية على الواقعة معينة قد تكون جوهرية ومن شأنها التأثير في الحل الذي وضعه القاضي إيجابا أو سلبا .
- لابد من مراعاة التسلسل الزمني عند استخراج الوقائع بحيث ترتب زمنيا حسب وقوعها وعلى شكل نقاط .

ضرورة الابتعاد على افتراض الوقائع لم تذكر في الحكم أو القرار ، فلا يصدق أو يفترض وقائع غير موجودة لكي يبنى عليها حلولا مسبقة ، كما لا يتجاهل وقائع الاساسية في الدعوى يكون فيها الحكم او القرار متقنا بدونها، فمثلا إذا تأثر في الحكم أو القرار أن أولاد عمر تعدوا بالضرب على زيد لما جاء ليطلب بذل الايجار ، فيجب على المعلق أن يكتفي بهذه الواقعة دون افتراض سبب التعدي أو اجراءات التي يجب على المضرور القيام بها .

أ2-الاجراءات : هي مختلف المراحل القضائية التي مرّ بها النزاع بها عبر درجات التقاضي إلى غاية صدور الحكم أو القرار عن التعليق فيجب على المعلق ان يعرف ما إذا كان الأمر يتعلق الحكم صادر من المحكمة أو بقرار صادر من المجلس القضائي أو صادر من

المحكمة العليا ، كما قد يتعلق الأمر بنزاع إداري ن فيجب عليه أن يبين الجهة الإدارية التي أصدرت القرار .

فإذا كان التعليق يتناول مثلا ، قرار صادرا من المجل القضائي فيجب الإشارة إلى الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية , والذي كان موضوعا للنقض بالاستئناف أمام ذلك المجلس ، وإذا كان القرار محل التعليق صادرا من المحكمة العليا يكون من الضرورة إبراز كمراحل عرض النزاع على المحكمة والمجلس القضائي .

أ3-الادعاءات : وهي ما يدعيه أطراف نزاع الخصوم من حجج وبراهين مستدين إليها للمطالبة بحقوقهم، ومحاولة إقناع هيئة الحكم بها .

يجب أن تكون الادعاءات مرتبة مع شرح الاسانيد القانونية التي ترتكز عليها ، أي ذكر النصوص القانونية ذات الصلة ، دون الاكتفاء بعبارات عامة مثل " سوء تطبيق القانون ، مخالفة القانون أو خرق قاعدة قانونية .

فالادعاءات تمثل أهمية بالغة في التعليق على الحكم أو القرار ، حيث يتم تكيفها وتحديد الاحكام القانونية التي تطلق عليها ويتمكن التعرف على هذه الادعاءات من خلال عبارة من قبيل " عن الوجه الأول ، او عن طريق استنباطها من عبارات مثل " حيث يأخذ على القرار ، حيث ينبغي على القرار .

أ4- المشكل القانوني :

هو السؤال أو الأسئلة التي تتبادر إلى ذهن القاضي في الفصل في النزاع ، كما أنه لا يستطيع أن ينطق بحكمه دون مواجهتها . فتضارب الادعاءات يثير حتما مشكلا قانونيا يقوم

القاضي بحله في لأواخر حيثيات القرار قبل وضعه في منطوق الحكم ، إذن المشكل القانوني لا يظهر حرفا في القرار، وإنما يستنبط من الادعاءات ومن الحلّ القانوني الذي توصل إليه القاضي.

ومن شروط طرح المشكل القانوني ما يلي :

لابد أن يطرح في شكل سؤال أو عدة أسئلة كما قد يكون على شكل سؤال رئيسي وأسئلة أخرى فرعية.أن يطرح بأسلوب قانوني وصيغة قانونية مضبوطة ، وتطبيقية .

ألا تثير التساؤلات لا فائدة منها ، فعلى المعلق أن يبحث على المشكل القانوني، الذ يوصله إلى حل النزاع ، أكما المسائل التي لم يتنازع بشأنها الاطراف ،لا تطرح كمشكل قانوني، فمثلا " إذا تبين من الوقائع أن عمر استأجر مسكنا من زيد ، ثم تلا نزاع بينهما حول بذل الايجار ، فلا يجب أن يثير السؤال السابق لأنه لم تكن محل النزاع .

_ بقدر ما يوفق المعلّق في طرح الاشكال بطريقة صحيحة بقدر ما يحجج في تحليل المسائل القانونية .

أ5- الحلّ القانوني :

إن المعلّق وهو يقرأ الحكم أو القرار القضائي في الشق المتعلق في التسبيب والحيثيات يعمل إلى معرفة قناعة القاضي والحلّ الذي اهتدى إليه لمعالجة المشكل القانوني المطروح . فالقاضي وهو يعرض الحلّ المقترح يقدم جملة من الاسانيد عبر عرضه النصوص الواجبة التطبيق على النزاع أو لاجتهاد الجهات القضائية العليا عند إنعدام النص ، وينبغي أن يذكر المعلّق هذه الاسانيد بكل أمانة وحياد ، وكما ورد ذكرها في الحكم أو القرار دون إيذاء أي رأي .

ومن المفيد أن يشير المعلق هنا وضمنا هذه النقطة ما إذا كان الحكم أو القرار بتضمن حلا تقليديا ثبت القضاء عليه ، أم أنه يتضمن حلا حديثا .

ب – المرحلة التحريرية :

تقتضي هذه المرحلة وضع خطة لدراسة مسألة قانونية وإجابة عن الاشكال القانوني الذي يطرحه الحكم أو القرار أو مناقشته .

ويشترط في هذه الخطة :

- أن تكون خطة مصممة في شكل مقدمة ، صلب الموضوع يحتوي على مباحث ومطالب وخاتمة .
- أن تكون خطة تطبيقية ، أن تتعلق بالقضية وأطراف النزاع من خلال العناوين ، فعلى المعلق تجنب الخطة النظرية ، كما عليه تجنب خطة المكونة من مبحث نظري ومبحث تطبيقي ، لأن هذا سيؤدي حتما إلى تكرار المعلومات.
- أن تكون الخطة متوازنة ومتسلسلة تسلسلا منطقيا بحيث تكون العناوين من حيث مضمونها متتابعة وفقا لتتابع وقائع القضية .
- أن توضع خطة دقيقة تجيب عن المشكل القانوني المطروح ، والأفضل أن تكون غير مبحثين ، فهي الخطة المثالية لمعالجة أغلب المسائل القانونية المطروحة من خلال الأحكام والقرارات القضائية .

ثالثا: تقديم استشارة قانونـية

هي اختبار الطالب من حيث قدرته على التفكير القانوني ، وكذلك على تطبيق المعلومات النظرية التي درسها، ويكون ذلك عن طريق تمرين في شكل قضية تتضمن واقعة معينة تتضمن أحداثا في صورة نزاع، ويطلب من الطالب حلّ ذلك النزاع على ضوء النصوص القانونية والاجتهادات القضائية,

ويمكن أن نطلب الاستشارة مثلا لمعرفة حكم القانون بخصوص مسألة موضع نزاع واقع أو محتمل الوقوع، فيكون الهدف الاستشارة في هذه الحالة معرفة حكم القانون بما يؤدي إليه ذلك للوقوف على احتمالات صدور حكم لصالحه من عدمه .

1- أطراف الاستشارة القانونية :

المستشير : وهو الذي يطلب حكم القانون بشأن مسالة معينة وهو الشخص غير مختص في القانون ، يمكن أن يكون عبارة عن شخص طبيعي ا\و معنويين كما هو الشأن بالنسبة للشركات والجمعيات.

المستشار : وهو الشخص المختص في المسألة القانونية المطروحة .

2- مراحل الاستشارة القانونية :

1-2 المرحلة التحضيرية (الشكلية)

تتطلب منهجية الاستشارة كالتعليق على القرارات القضائي فهم النص فهما جيدا من حلال القراءة المركزة للتمكن من حصر المسائل القانونية حصرا كاملا ، وهي تتضمن مجموعة من المراحل :

أ- **الوقائع** : هي مجموعة الأحداث القانونية والمادية التي أدى تتابعها إلى تكوين موضوع النزاع أو عناصر المسألة كفصل موظف ، قتل خطأ ....الخ .

ويراعى في ذكر الوقائع ما يلي :

- صياغتها صياغة جديدة وبجما كاملة تساعد على الإحاطة بعناصر القضية.
- مراعاة التسلسل الزمني للإحداث .
- عدم التكرار

ب - الإجراءات :

هي المراحل الادراية والقضائية التي مر بها النزاع بحيث تكتب تواريخ رفع التظلمات والدعاوى والطعون ويجب ان ترتب حسب حدوثها زمنيا بدقة

الإشكال القانوني : يمكن الإشكال القانوني من تحديد الأسئلة التي يريد الإجابة عليها في الموضوع والتساؤلات لا تطرح في شكل عام بل تجزأ غلى أسئلة فرعية حتى يمكن الإجابة عنها بصورة مرتبة

2-2 المرحلة التحريرية :

ان الاجابة عن المسائل القانونية تعالج بواسطة فقرات بحيث تخصص لكل مسالة قانونية فقرة خاصة بها

الخطة : هن طريق تقسيم موضوع الاستشارة غلى عناصر متسلسلة ومترابطة وفق خطة منهجية معبرة .

المناقشة : تكون عن طريق الإحاطة بالموضوع بصورة مختصرة ، حيث يبرز المستشار موضوع الاستشارة في إطار المبدأ القانوني المنظم لموضوع النزاع وبعد ذلك يقوم بإعادة ذكر وقائع النزاع بأسلوب قانوني وتنظيم الوقائع بكيفية متسلسلة ومترابطة مع إظهار أطراف النزاع بكيفية واضحة ، وبعد ذلك يطرح المستشار المشكل القانوني بكيفية التي سبق توضيحها .

صلب الموضوع : أي قاعدة قانونية أو سند قانوني المعتمد عليه في حل التساؤل ، أي النصوص القانونية وهذه الاخيرة تغني عن موقف القضاء والفقه، وبالمقابل وفي حالة عدم وجود نص فيمكن الاستعانة بالاجتهاد القضائي أو أراء الفقهاء في هذا الشأن .

الخاتمة : الاجابة عن ما دار في الفقرات السابقة بصورة واضحة ومختصرة .

رابعا : منهجية صياغة مذكرة استخلاصية

المذكرة الإستخلاصية: هي عبارة عن مجموعة وثائق تتضمن فكرة مهينة أو موضوعا معينا، حيث تتكون غالبا من نص تشريعي او نص فقهي ، ومجموعة قرارات قضائية مع دراسات خاصة بالتعليق على تلك القرارات .

1- مراحل صياغة المذكرة الاستخلاصية :

أ/ المرحلة التحضيرية :

على الطالب في هذه المرحلة معالجة المسألة القانونية التي تتضمنها الوثائق المرفقة بطيقة منهجية من خلال إتباع الخطوات التالية :

- على الطالب القيام بالقراءة السريعة والمنهجية في نفس الوقت ز
- تسجيل الملاحظات حالة وجود آراء متناقضة لمناقشتها فيما بعد .
- التركيز على فهم كل وثيقة على حدى وتسجيل ما هو مهم منها قصد تسهيل إعداد المذكرة لاحقا ,
- ترتيب الوثائق لمحاولة التعرف مثلا على تطور الاجتهاد القضائي ، مع مراعاة إمكانية تكامل الوثائق او تعارضها حسب محتواها وهو ما يؤدي إلى استخلاص الخطوط العريضة للمسألة المعلوضة والشروع بعد ذلك في إعداد الخطة المناسبة وتحرير المذكرة .

ب/ المرحلة التحريرية :

إن تحرير المذكرة الاستخلاصية مقارنة بالقرارات القضائية والاستشارات القانونية يعد أقر تعقيدا ، ذلك أن الخطة لا تعتمد أساسا على الافكار الشخصية للطالب وإنما تعتمد أساسا على ما تحويه الوثائق المختلفة ، وهي تشتمل على :

المقدمة :

لابد أن تكون المقدمة مختصرة وقصيرة، تتضمن التعريف بالموضوع الذي استخلصه الطالب من الوثائق المقدمة ، وتنتهي بطرح الاشكالية وبالتقسيم الذي اعتمد الطالب للإجابة على هذه الاشكالية .

العرض :

يكون المتن بحدود ثلاث صفحات ، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه :

- يمنع على الطالب تخصيص مطلب لكل وثيقة .
- الاعتماد فقط على الافكار الرئيسية .
- للطالب إمكانية الاشارة إلى الوثيقة أثناء التحليل كذكر المادة ، رقم وتاريخ الحكم أو القرار القضائي ...إلخ .
- **الخاتمــة :**

محاولة التوصل إلى الحل القانوني أو المسألة \او الاشكالية المطروحة .

الخاتمة:

وختاما لهذه المطبوعة يمكن القول أن المنهجية تعتبر منهجية البحث العلمي كمادة أساسية في الجامعات الوطنية و الدولية كافة في مختلف التخصصات العلمية و التقنية، و تخصصات العلوم الاجتماعية الإنسانية. و تهدف منهجية البحث العلمي إلى جعل الطالب الجامعي منهجيا في تفكيره و طروحاته و بحوثه متخلصا من الجمود الفكري و متوجها نحو الإبداع و التجديد و النقد و التحليل الممنهج و المنظم، إذ يجب على الطالب الجامعي أن يتجنب إصدار أية أحكام تعسفية أو الوقوع في السذاجة العلمية؛ و هذا يعتمد على مدى تسلحه بالمنهجية العلمية و أساليب البحث العلمي و تقنياته.

وقد أصبح الهدف من تدريس هذه المادة لطلاب المراحل الجامعية الأولية و الدراسات العليا هو إعداد الطلاب إعداد إعدادا تربوا علميا يؤهلهم ليصبحوا أساتذة و باحثين منهجيين، و توجههم التوجيه الصحيح ليتفرغوا للبحوث و الدراسات العلمية الأكاديمية لأن الهدف الأساسي للتعليم الجامعي ليس هو تخريج المدرسين أو المهنيين و حسب، و إنما هو تخريج باحثين أكاديميين يمتلكون الوسائل العلمية لإثراء المعرفة الإنسانية.

لما تميّزت شعوب الإنسانية بالتفكير العلمي والابتعاد عن الدّجل والخرافة كلما كانت أكثر قدرة على بناء الحضارة وتقلُّص نصيب الجهل في صفوفها، وَكلما انغمست في مستنقع الجهل والتخلف ، ابتعدت عن التفكير العلمي وعن العلم.

قائمة المصادروالمراجع

01-محمد جاسم العبيدي و ألاء محمد العبيدي، طرق البحث العلمي، ديوان الطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010،

02-أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، درا المطبوعات الجامعية، المغرب، الطبعة الثالثة، 2015،

03-إدريس فاضلي، الوجيز في المنهجية و البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017،

04أسعد حسين عطوان و يوسف خليل مطر، مناهج البحث العلمي، دار الكتب العلمية.

05-إسماعيل سيبوكر و نجلاء نجاحي، أهمية المنهج الوصفي للبحث في العلوم الإنسانية، جوان 2019.

06- أكلي تومي، قواعد المنهج العلمي و تطبيقاتها في العلوم القانونية، دار الخلدونيةللنشر و التوزيع، الجزائر، 2017.

07- بلقاسم سلاطنية و حسان الجيلاني، المناهج الأساسية في العلوم الإجتماعية، دار الفجر للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، .2012

08- رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، .2018

09- سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، دار أسامة للنشر و التوزيع و نبلاء ناشرون و موزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2019، ص 14.

10- شادية إبراهيم مصطفى المحروقي و أحمد محروس على ناجي، الوجيز في إعداد البحث العلمي القانوني، مكتبة القانون و الاقتصاد، الرياض، الطبعة الأولى، 2012.

11-صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، منشورات زين الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.

12- صلاح الدين الشروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003.

13-عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات التقليدية و الالكترونية، اليازوري، الأردن، 2008، .

مصطفى دعس، منهجية البحث العلمي في التربية و العلوم الاجتماعية، 2018.

14- عبد المنعم نعيمي، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة و المختصرة، دار بلقيس للنشر، الجزائر،

15- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2011.

16- عواد حسين ياسين العبيدي، تفسير النصوص القانونية بإتباع الحكمة التشريعية من النصوص، المركز العربي، مصر، الطبعة الأولى، 2019.

17- فهد سيف الدين غازي ساعاتي، الإدارة الرياضية: مناهج البحث العلمي في الإدارة الرياضية، العربي للنشر و التوزيع، القاهرة، .2014

18- كمال دشلي، منهجية البحث العلمي، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، حماة، 2016، .

19- لامية مجدوب، مناهج البحث العلمي: مطبوعة بيداغوجية ألقيت على طلبة السنة الأولى ليسانس في مقياس المنهجية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2020/.2021

20- محمد أحمد درويش، مناهج البحث في العلوم الإنسانية، مؤسسة الأمة العربية للنشر و التوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2018، ص 118.

21-محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، صنعاء، الطبعة الثالثة، 2019.

22-محمد محمد قاسم، المدخل إلى مناهج البحث العلمي، دار النهضة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 1999.
23- محمود أحمد درويش، مناهج البحث في العلوم الإنسانية، مؤسسة الأمة العربية للنشر و التوزيع، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 2018.
24-مسعود حسين التائب، البحث العلمي قواعده – إجراءته – مناهجه، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، 2018.
25- ميلود بن حوحو، منهجية تحليل النصوص القانونية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية الاقتصادية، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2021.
26- نبيهة صالح السامرائي، محاضرات في مناهج البحث العلمي للدراسات الإنسانية نموذج لكتابة الأطروحة و الدفاع عنها، دار الجنان للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
27- نصيرة لوني و علي عثماني، المنهج التاريخي و أهميته في البحث العلمي في ميدان الدراسات القانونية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية الاقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2021.
28- ياسين جبيري، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية و الإدارية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2017.
29- أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، درا المطبوعات الجامعية، المغرب، الطبعة الثالثة، 2015.
30-إدريس فاضلي، مدخل إلى المنهجية و فلسفة القانون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
31- تومي أكلي، مناهج البحث و تفسير النصوص في العلوم القانونية، برتي للنشر، الجزائر، 2019.
32- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 1991.
33-محمود أحمد درويش، مناهج البحث في العلوم الإنسانية، مؤسسة الأمة العربية للنشر و التوزيع، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 2018..
34- مسعود حسين التائب، البحث العلمي قواعده – إجراءته – مناهجه، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، 2018.

الفهرس	الرقم
مقدمة	01
المحورالأول: ماهية البحث العلمي في مجال العلوم القانونية	03
أولا: مفهوم البحث العلمي	03
1)- تعريف البحث العلمي	03
أ)- التعريف اللغوي:	03
ب)- التعريف الإصطلاحي	04
2)- خصائص البحث العلمي	06
3)- أهمية البحث العلمي	09
4)- أهداف البحث العلمي	10
5)- خطوات البحث العلمي	11
ثانيا: أنواع البحث العلمي	13
6-أدواتُ البحْثِ العِلمي:	19
المحورالثاني: مناهج البحث العلمي	23
أولا: مفهوم مناهج البحث العلمي	23
1)- تعريف مناهج البحث العلمي	24
2)- خصائص مناهج البحث العلمي	25

ثانيا: مناهج البحث العلمي:	26
1)- المنهج الاستدلالي وكيفية تطبيقه في العلوم القانونية	27
أ) - تعريف المنهج الاستدلالي	27
ب)- المنهج التاريخي :	31
ج)- المنهج الوصفي:	41
د)- منهج دراسة حالة	56
المنهج التحليلي:	57
المنهج التجريبي	59
المنهج المقارن:	68
المحور الرابع: منهجية التعليق والتحليل	76
أولا: منهجية التعليق على النصوص القانونية	76
01: مفهوم منهجية التعليق على النصوص القانونية:	77
02: مراحل منهجية التعليق على النصوص القانونية:	78
ثانيا: منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية	86
الخاتمة	106
قائمة المراجع	108
الفهرس	110